اتحاد مصارف الإمارات
UAE BANKS FEDERATION

www.linkedin.com/company/uae-banks-federation www.facebook.com/UAEBanksFederation @uaebf

الابتكـــار.. عنوان المستقبل

القطاع المصرفي ..
مرونة وصلابة في
مواجهة التقلبات

5 حوار مع معالي عبد العزيز الغرير رئيس اتحاد مصارف الإمارات

8 حوار مع معالي مبارك راشد المنصوري محافظ المصرف المركزي

10 الآفاق الاقتصادية المحلية والعالمية

14 أداء القطاع المصرفي وآفاق العام 2015

18 الابتكار والشمول المالي

20 الصيرفة الاسلامية

24 الشركات الصغيرة والمتوسطة

28 المعلومات الائتمانية

32 التوطين من الكم إلى الكيف

36 وثيقتا السلوك المصرفي وحقوق العملاء

ميديا ريبابلك

بالتعاون مع القسم التجاري لجريدة الإتحاد

تصدرها ميديا ريبابليك Media Republic

بريد إلكتروني: info@mediarepublic.biz

تصريح: يعتذر الناشرون عن تحمّل مسؤولية أي نقص أو خطأ يمكن أن يكون قد ورد في هذه المطبوعة، مهما تكن الأسباب. أبريل 2015

إدارة أموالك بكل سهولة أينما كنت.

أصبح ممكناً مع تطبيق **سناب** الجديد من المشرق

المشرق يجعل عملية مراقبة مصاريفك ومعرفة أين وكيف أنفقتها أمراً ممكناً بنظرة واحدة.

تتيح لك خاصية "مدير أموالي" إدارة نفقاتك بمنتهى السهولة وتصنيفها ضمن فئات عديدة مثل نفقات الأكل والمطاعم، نفقات السيارة والنفقات المنزلية لتبقى على اطلاع دائم على ميزانيتك، هذا ليس كل شيء، بل يتيح لك تطبيق سناب من المشرق الحائز على جوائز عدة ميزات تشمل خاصية تحويل النقود إلى أي هاتف محمول، وخاصية السحب النقدي دون الحاجة إلى بطاقة الصراف الآلي، وخاصية تنبيهات فوركس بالإضافة إلى خدمات مصرفية أخرى عديدة.

قم بتحميل تطبيق سناب الجديد الآن. تفضل بزيارة Mashreq.com/snapp

Mashreqbank @MashreqTweets

المشرق mashreq

نجعل كل شيء ممكناً

أفضل موقع /تطبيق إلكتروني (بانكر ميدل إيست) - أفضل خدمات مصرفية عبر الهاتف (ذا إيجيان بانكر) - أفضل تطبيق للهواتف الذكية (انترناشيونال فاينانس)

تطبق الشروط والأحكام.

"شهاب" تراوده
فكرة توسيع أعماله
إقليمياً وعالمياً.

معنا، طموحك يتحقق أمام عينيك.

- الخدمات المصرفية التجارية
- التمويل التجاري
- إدارة النقد
- منتجات الخزينة

لمعرفة المزيد، يرجى الاتصال بالرقم ٨٠٠ ٢٠٣٠ أو تفضل بزيارة أي من فروع بنك أبوظبي التجاري adcb.com/ambition

بنك أبوظبي التجاري
ADCB
طموحك رمز نجاحك

يرتكز على التعاون والتشاور مع أطراف المنظومة المصرفية

عبد العزيز الغرير:

اتحاد مصارف الإمارات .. نموذج جديد للشراكة في العمل المصرفي

سجل اتحاد مصارف الإمارات خلال العام 2014 العديد من الإنجازات الهامة التي جسدت دوره المحوري في توحيد جهود البنوك الأعضاء، والتنسيق فيما بينها، بهدف الارتقاء بمنظومة العمل المصرفي بالدولة في إطار من الشراكة الرامية إلى تعزيز الابتكار في العمل المصرفي ودفع مسيرة ازدهار الاقتصاد الوطني خلال السنوات المقبلة.

ونجح اتحاد المصارف في صياغة نموذج جديد للشراكة في العمل المصرفي بالانتقال من المنافسة على استقطاب العملاء إلى المنافسة في الابتكار والالتزام بالمعايير المهنية التي يسعى القطاع المصرفي في الدولة جاهداً لتحقيقها بما يخدم القطاع والعملاء والاقتصاد الوطني.

ورسخ اتحاد مصارف الإمارات خلال العام الماضي مبادئ التنسيق والتشاور والتعاون مع كافة أطراف المنظومة المصرفية بداية من المصرف المركزي ووزارة المالية ومروراً بالبنوك الأعضاء، وصولاً إلى العميل، الذي يعد المحور الرئيسي لعمل البنوك، حيث تمكن الاتحاد من خلال العلاقة التشاورية مع المصرف المركزي، من أن يسهم في إطلاق آلية تسهيلات الإقراض الحدي وفي إصدار شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية تقاريرها الائتمانية للأفراد، فضلاً عن العديد من المبادرات الأخرى التي يطلعنا عليها معالي عبد العزيز الغرير، رئيس اتحاد مصارف الإمارات في الحوار التالي:

ما أبرز إنجازات اتحاد مصارف الإمارات في العام 2014؟

انسجاماً مع رسالته وأهدافه، يلعب اتحاد مصارف الامارات دوراً حيوياً في تعزيز التعاون والتنسيق بين البنوك حول أهم المواضيع المصرفية بغية تطوير القطاع المصرفي وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والمجتمعية. وفي هذا السياق استطاع الاتحاد من خلال العلاقة التشاورية مع المصرف المركزي أن يسهم في إطلاق آلية تسهيلات الإقراض الحدي وكذلك المساهمة مع وزارة المالية والمصرف المركزي في إطلاق شركة "الاتحاد للمعلومات الائتمانية" خدماتها بإصدار تقاريرها الائتمانية للأفرادخلال عام 2014. كذلك فقد أنهت اللجنة الفنية المختصة لدى اتحاد المصارف مرحلتي التصميم والجهوزية استعداداً لتنفيذ مشروع المحفظة الذكية، إضافة إلى اعتماد اتحاد المصارف لوثيقة حقوق العملاء والتي تهدف، إلى جانب وثيقة السلوك المصرفي التي تم إطلاقها عام 2013، إلى رفع المعايير المهنية المصرفية بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية. هذا وقد استمر اتحاد مصارف الامارات في متابعة تنفيذ مبادرته حول ضوابط تعيين الخبراء الماليين والتي تعتبر خطوة مهمة باتجاه تنظيم مهنة الخبراء بالدولة حيث ترسي آلية وترتيبات اختبار الخبراء المصرفيين امام المحاكم وكذلك ضوابط اعتماد بيوت الخبرة المصرفية واختيار المصرفيين فيها.

ما أبرز المواضيع المطروحة على أجندة اتحاد المصارف للعام 2015؟

يعتبر إطلاق المحفظة الذكية من أبرز أولويات اتحاد مصارف الامارات خلال 2015 وذلك تنفيذاً لمبادرة الحكومة الذكية والتي تهدف إلى توفير أسلوب متطور للدفع وتحويل الأموال يمكّن المستخدمين من سداد قيمة مشترياتهم باستخدام الهواتف الذكية والأجهزة الرقمية الأخرى. كذلك يتابع اتحاد المصارف التعاون والتنسيق مع المصرف المركزي حول إمكانية تأسيس هيئة شرعية عليا للبنوك الإسلامية لتعزيز دور وعمل الصيرفة الإسلامية إضافة إلى تنفيذ وفاق بازل III سيما فيما يتعلق بمتطلبات السيولة، وكذلك سبل دعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

هذا ويستمر اتحاد المصارف في حث كافة البنوك لدعم المبادرات الحكومية ولاسيما صندوق معالجة الديون المتعثرة للمواطنين وتعزيز التوطين وتمكين المرأة.
علاوةً على ذلك يتابع الاتحاد تشجيع البنوك على تكثيف برامج التوعية المصرفية والتثقيف المالي وكذلك المساهمة في البرامج والمبادرات التي تخدم التنمية المجتمعية.

كما يعتزم اتحاد مصارف الإمارات عقد النسخة الثالثة من مؤتمره السنوي هذا العام تحت عنوان "الابتكار في القطاع المصرفي" والذي سيضم نخبة من أهم الشخصيات المصرفية والمالية وكبار المتحدثين في المنطقة.

ما تقييم معاليكم لأداء القطاع المصرفي في الإمارات خلال العام الماضي وتوقعات العام الحالي؟

تمكن القطاع المصرفي في الدولة من الاستمرار في النمو والأداء القوي كما تظهر كافة المؤشرات الرئيسية كالسيولة والربحية والملاءة المالية، وكذلك المحافظة على مركزه الأول ليبقى الأكبر في المنطقة حيث ناهزت أصول القطاع 2,3 تريليون درهم في العام 2014.

وعل الرغم من تراجع أسعار النفط فإننا نعتقد أن القطاع المصرفي في الإمارات قادر على التعامل مع هذا التحدي بالنظر إلى مستوى الاحتياطات الوقائية المرتفعة ومستوى النضج والقدرة العالية على التكيف إضافة إلى متانة الاقتصاد الوطني والذي يتجه إلى التنويع والتركيز على القطاع غير النفطي كمصدر مهم من مصادر الدخل، حيث إنه من المقدر أن تصل مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي إلى 69 %، وفي ظل نجاح استراتيجية الدولة بتنويع بنيتها الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

> المحفظة الذكية تتصدر أولويات أجندة الاتحاد خلال العام 2015

كيف تقيم جهود القطاع المصرفي في الإمارات لمواكبة خطط الحكومة للتحول إلى الحكومة الذكية؟

قطع القطاع المصرفي شوطاً مهماً باتجاه التحول إلى الصيرفة الذكية والبنك الرقمي. وقد تمكنت بنوك عدة من إطلاق حلول مبتكرة في هذا الخصوص مثل البنك الافتراضي على الفيسبوك وخدمة الدفع من شخص إلى شخص بالهاتف الجوال والسحوبات النقدية بدون بطاقة والدفع عبر تقنية التواصل قريب المدى "NFC" من خلال ملصقات TAP n Go ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.
ويستمر القطاع المصرفي في مسيرة الابتكار والتطور التكنولوجي من خلال العمل على مشروع المحفظة الذكية الذي يتبناه اتحاد المصارف نيابة عن البنوك والذي أصبح جاهزاً للتنفيذ والذي سيتيح للعملاء تحويل الأموال وتسديد قيمة مشترياتهم بأسلوب أكثر حداثة وكفاءة باستخدام الهواتف الذكية والأجهزة الرقمية الأخرى.

أصدر اتحاد المصارف وثيقة السلوك المصرفي. كيف تقيم استجابة البنوك لهذه الوثيقة حتى الآن؟

أرجو التأكيد بداية على أن الوثيقة قد تم إقرارها بالإجماع من قبل البنوك الأعضاء قبل إطلاقها في نهاية العام 2013 ما يعكس النوايا الجادة عند الأعضاء في الالتزام بها لما لذلك من آثار إيجابية على البنوك والقطاع المصرفي على حد سواء.
في الإجمالي أود أن أسجل ارتياحي إلى مستوى استجابة البنوك في الالتزام بمبادئ ومعايير الوثيقة الأمر الذي لاحظناه من خلال رصد اتحاد المصارف لذلك عبر متابعة التغطيات الإعلامية، ووسائل التواصل الاجتماعي ورد فعل السوق والعملاء وكذلك الأعضاء أنفسهم.
وفي نفس الاتجاه قام اتحاد المصارف بإطلاق وثيقة حقوق العملاء ومسؤولياتهم خلال فبراير الماضي والتي تتضمن مجموعة من التوجيهات حول معايير خدمة العملاء المتوقعة من المصارف والأنظمة والمبادئ التي يجب على المصارف التقيد بها.
وتتضمن هاتان الوثيقتان المعايير المهنية التي يسعى القطاع المصرفي في الدولة جاهداً لتحقيقها بما يخدم القطاع والعملاء والاقتصاد الوطني.

ما آخر جهود اتحاد المصارف فيما يتعلق بتحسين وتفعيل بيئة ملائمة للشمول المالي في الإمارات؟

يؤكد اتحاد المصارف التزام البنوك بالعمل على تحقيق الشمول المالي لجميع شرائح السكان حيث يعد أمراً حيوياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويعتبر مشروع المحفظة الذكية الذي يستعد اتحاد المصارف لتنفيذه قريباً خطوة ملموسة ومهمة في تحقيق الشمول المالي من حيث إنها ستوفر للسكان المقيمين وكذلك الزائرين خدمات مالية مختلفة من خلال الهواتف المتحركة. هذا بالإضافة إلى نجاح البنوك في تطوير التكنولوجيا وتوفير حلول مبتكرة للعملاء باتجاه تحقيق الهدف المنشود. كذلك فإن البرامج التي تتبناها البنوك فيما يتعلق بالتوعية المصرفية والتثقيف المالي تعتبر خطوة مساندة في نفس الاتجاه.

ما رؤية اتحاد مصارف الإمارات لدعم جهود التوطين في القطاع المصرفي بالدولة ؟

مما لا شك فيه أن الكثير من التقدم قد تم إحرازه من قبل البنوك باتجاه تعزيز التوطين في القطاع لاسيما

> إصدار تقارير المعلومات الائتمانية خطوة مهمة للارتقاء بمستويات الشفافية والكفاءة في النظام المالي

آن هناك عدداً من المصارف تدار كافة فروعها من قبل كفاءات مصرفية إماراتية وأن نسبة متنامية من كبار المسؤولين التنفيذيين فيها من مواطني دولة الإمارات.
هذا وتشير الأرقام إلى أن عدد المواطنين العاملين في القطاع المصرفي بلغ حوالي 11700 مواطن في نهاية العام 2013 ما يمثل 32 % من إجمالي عدد موظفي القطاع. كذلك فإن 53 % من إجمالي عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص والبالغ عددهم 22 ألف موظف مواطن يعملون في القطاع المصرفي.

ويعكف اتحاد المصارف مع المصرف المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز تنافسية وجاذبية بيئة العمل في القطاع المصرفي من أجل استقطاب والاحتفاظ بأفضل الكوادر المواطنة ودعمها لبلوغ مناصب عليا.

كيف ترى معاليكم الدور المنوط بشركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية في إعادة رسم خريطة الإقراض المصرفي في الدولة على أسس سليمة؟

يعتبر إنشاء شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية خطوة أساسية ومتقدمة باتجاه الارتقاء بمستويات الشفافية والافصاح والكفاءة في النظام المالي ما يؤدي إلى خلق بيئة أعمال إيجابية وبما يعود بالفائدة على كافة الأطراف.
بناء عليه فإنه من المتوقع أن يتكون لدى المصارف، مع توفر التقارير الائتمانية رؤية أكثر وضوحاً حول الجدارة الائتمانية للعملاء وسجلهم الائتماني بحيث تصبح المصارف أكثر ثقة وقدرة على تقييم المخاطر وتحديد مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية وبالتالي اتخاذ قرارات الإقراض بشكل مدروس ما يعني على المدى الطويل تحسين جودة المحفظة الائتمانية لديهم. أما بالنسبة للعملاء فسيتاح لهم فرصة أفضل في فهم أعمق لالتزاماتهم المالية وجدارتهم الائتمانية وتخطيط مستقبلهم المالي بشكل أفضل لاسيما العملاء الملتزمين حيث ستتوفر لهم قدرة أكبر على التوسع في أعمالهم بتكلفة أقل ومرونة أعلى.

معالي مبارك راشد المنصوري

محافظ المصرف المركزي:

العام 2014 شهد انتعاشة حقيقية للنشاط المصرفي في الدولة

أكد معالي مبارك راشد المنصوري، محافظ المصرف المركزي، أن العام 2014 شهد انتعاشه حقيقية للنشاط المصرفي في الدولة، أسهمت في ارتفاع مجمل الأصول المصرفية بنسبة 10.6 % ، والقروض المصرفية بنسبة 9.5 %، و تحقيق أرباح قياسية بلغت 39 مليار درهم ، شكلت 1.7 % من إجمالي الأصول المصرفية.

وقال معاليه إن البنوك استعملت وفرة السيولة المتاحة لديها نتيجة نمو ودائع العملاء بنسبة 11 % خلال السنة الماضية ، وملاءة رأس المال المرتفعة البالغة 18 %، مقابل نسبة 12 % التي تتطلبها أنظمة المصرف المركزي وفقاً للمعايير الدولية، لتتوسع في الإقراض استجابة للطلب من "القطاع الحقيقي" للاقتصاد الوطني .

وأشار معاليه إلى تحسن مؤشرات السلامة المالية لدى البنوك حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة لديها إلى 7.0 % بنهاية سنة 2014 ، فيما بلغت نسبة المخصصات 85 % مقابل القروض المتعثرة خلال نفس الفترة.

وكشف معاليه في حوار لـ " الإصدار الخاص لاتحاد مصارف الإمارات" أن المصرف المركزي وضع عدداً من الأنظمة الجديدة في قائمة أولوياته للسنة الحالية 2015، تتصدرها أنظمة بازل 3 بالإضافة إلى نظام المخاطر الناتجة عن العمليات والصفقات المالية العابرة للحدود ونظام الحوكمة لدى البنوك، لافتاً إلى أنه سيتم التشاور مع البنوك في حينه وقبل اعتماد ودخول هذه الأنظمة حيز التنفيذ.

ولفت معاليه إلى قيام المصرف المركزي بإرسال مسودة نظام السيولة المقترح وفقاً لمعايير بازل 3 لاتحاد مصارف الإمارات بهدف التشاور، كما سيتم إرسال نسخة من مسودة نظام رأس المال الجديد للتشاور مع البنوك خلال السنة الحالية.

وأكد معالي محافظ المصرف المركزي، أن وضع مستوى السيولة جيد نسبياً حيث إن احتياطي البنوك من الأصول السائلة لدى المصرف المركزي بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى ذات الدرجة العالية من السيولة تكفي للوفاء بالتزاماتها على المدى القصير ودعم الوساطة المالية.

وفيما يلي نص الحوار:

أنهت البنوك العاملة في دولة الإمارات سنة 2014 محققة نتائج إيجابية على صعيد مختلف مؤشرات الأداء، كما حققت أرباحاً قياسية، وذلك بعد الانكماش في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ما هو تقييم معاليكم لهذا الأداء وتوقعاتكم للعام الجاري؟

شهد عام 2014 انتعاشة حقيقية للنشاط المصرفي في الدولة ، ، ويعود الأساس في ذلك بطبيعة الحال للنمو الاقتصادي ، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي ، خارج قطاع النفط والغاز الطبيعي ، وبالأسعار الثابتة نمواً يقدر بحوالي 5.1 % خلال السنة الماضية. ومن هنا يمكن القول إن الطلب على الخدمات المصرفية قد استعاد عافيته في سنة 2014 ، مما ساعد في ارتفاع مجمل الأصول المصرفية بنسبة 10.6 % ، والقروض المصرفية بنسبة 9.5 %، خلال نفس السنة.

استعملت البنوك وفرة السيولة المتاحة لديها نتيجة نمو ودائع العملاء بنسبة 11 % خلال السنة الماضية ، وملاءة رأس المال المرتفعة البالغة 18 %، مقابل نسبة 12 % التي تتطلبها أنظمة المصرف المركزي وفقاً للمعايير الدولية ، لتتوسع في الإقراض استجابة للطلب من "القطاع الحقيقي" للاقتصاد الوطني .

تجدر الإشارة أيضاً إلى تحسن مؤشرات السلامة المالية لدى البنوك حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة لديها إلى 7.0 % بنهاية سنة 2014 ، وهي قروض يتم تجنيب المخصصات اللازمة لها حيث بلغت نسبة المخصصات 85 % مقابل القروض المتعثرة خلال نفس الفترة.

ولقد ساعدت كل هذه العوامل الإيجابية النظام المصرفي في تحقيق أرباح قياسية بلغت 39 مليار درهم خلال سنة 2014، أي نسبة 1.7 % من إجمالي الأصول المصرفية.

وما هي التحديات الرئيسية التي تواجه النظام المصرفي العامل في الدولة؟

يمكننا أن نقول بكل ثقة إننا قد طوينا صفحة تداعيات الأزمة المالية العالمية، فالاقتصاد الوطني قد استعاد عافيته وتقوم البنوك حالياً بالمساهمة في تمويله بصفة طبيعية، حيث إن القروض المصرفية في عامي 2014-2013 قد نمت بمعدلات مرتفعة، بالتزامن مع معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بنسبة 5.4 % و 5.1 %، خلال نفس الفترة، على التوالي، مع التنويه بأن نسبة إجمالي الائتمان إلى الودائع هي بحدود 97 % بنهاية سنة 2014.

ولترسيخ الثقة في الاستقرار المالي واحتواء المخاطر، يقوم المصرف المركزي بشكل دوري بإجراء اختبار شامل للضغط "Stress Test"بافتراض سيناريوهات للاقتصاد الكلي في حالة حدوث تدهور كبير ملحوظ على المستويين المحلي والعالمي ، إذ تؤكد النتائج على قدرة بنوك دولة الإمارات على تحمل تبعات مثل هذه السيناريوهات في ضوء ملاءة رأس المال المرتفعة ومؤشرات السلامة المالية الإيجابية.

وعلى مستوى السيولة، أود التأكيد أن الوضع جيد نسبياً حيث إن احتياطي البنوك من الأصول السائلة لدى المصرف المركزي بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى ذات الدرجة العالية من السيولة تكفي للوفاء بالتزاماتها على المدى القصير ودعم الوساطة المالية. لكن هذا لا يعني عدم وجود تحديات يتعين علينا مواجهتها لضمان استقرار النظام المصرفي لدولة الإمارات والحفاظ على ريادته بالمنطقة، مع تعزيز تنافسيته على الصعيد الخارجي.

مع هذا، أرى أن التحديات المقبلة للنظام المصرفي قد تأتي من مصدرين:

- تلبية احتياجات اقتصاد الدولة بدون تحمل مخاطر مبالغ فيها بالنسبة للإقراض أو وفرة السيولة، لذلك، من المهم أن تكون القوانين والتشريعات التي يصدرها المصرف المركزي تتسم بالاستمرارية مع مواكبتها وقدرتها على احتواء المخاطر المحتملة.
- استيفاء متطلبات وفاق بازل 3 وهو ما نسعى لاستيفائه على المدى المنظور.

وكما هو الحال بالنسبة للكثير من اقتصادات الأسواق الناشئة، لا يزال اقتصاد دولة الإمارات يعتمد بصورة أساسية على القطاع المصرفي لتمويل نموه مع غياب أسواق محلية لأدوات الدين قادرة على تلبية حاجة الهيئات الحكومية والشركات في هذا الشأن، وهو موضوع سوف أتطرق له بالتفصيل لاحقاً.

ما هو تقييم معاليكم لجهود البنوك العاملة في الدولة بشأن تطبيق متطلبات بازل 3 ورأس مال البنوك الإماراتية في الوقت الراهن. هل توصون معاليكم باستمرار البنوك في تبني سياسات متحفظة تجاه تجنيب المخصصات اللازمة لمواجهة القروض المتعثرة، وكيف ترون مستويات المخصصات الراهنة؟

يُعد بازل 3 من أهم المعايير الصادرة عن لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار مجمل المخاطر التي تتعرض لها البنوك بناء على الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وخاصة على مستوى ملاءة رأس المال وجودة الأصول ودرجة السيولة لدى البنوك.

لقد قام المصرف المركزي بإرسال مسودة نظام السيولة المقترح وفقاً لمعايير بازل 3 لاتحاد مصارف الإمارات بهدف التشاور، وسوف يتم إصدار النظام بعد اعتماده من مجلس إدارة المصرف المركزي في وقت لاحق، كما سيتم إرسال نسخة من مسودة نظام رأس المال الجديد للتشاور مع البنوك خلال السنة الحالية.

أما بالنسبة للمخصصات اللازمة لتغطية القروض المتعثرة فأود الإشارة إلى أنه لا توجد سياسات متحفظة أو غير متحفظة، وإنما توجد متطلبات ضمن أنظمة المصرف المركزي المبنية على أفضل الممارسات في هذا الشأن والتي تهدف إلى تجنب المخاطر المحتملة وغير المتوقعة. وكما أشرنا سابقاً، فإن نسبة المخصصات الحالية للقروض المتعثرة تعتبر ملائمة والمصرف المركزي حريص على أن تقوم البنوك بتجنيب نسبة معينة من الأرباح السنوية كمخصصات عامة بالإضافة إلى المخصصات المحددة لتغطية القروض غير المنتجة لمواجهة التقلبات وأي خسائر غير متوقعة.

ما هي خطط المصرف المركزي بالنسبة لقطاع التمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية في الدولة؟

لقد شهدت البنوك الإسلامية تطوراً كبيراً في الدولة، وبلغت أصولها في نهاية السنة الماضية 405 مليار ات درهم، أي 17.4 % من إجمالي الأصول المصرفية. كذلك، بلغت التمويلات التي توفرها هذه البنوك للعملاء من أفراد وشركات 266 مليار درهم، أي نسبة 19 % من إجمالي القروض المصرفية، مقارنة بنسبة 17 % في نهاية سنة 2013. ونحن إذ نسعى لنمو هذا القطاع نأخذ في الاعتبار مؤشرات الاستقرار المالي وهو ما يعني الالتزام بمعايير تضمن احتواء المخاطر بالتزامن مع تفعيل دور قطاع التمويل الإسلامي في الوساطة المالية.

لقد قام المصرف المركزي من جانبه بتسهيل عمل هذه البنوك إذ أصدر شهادات الإيداع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمساعدتها في إدارة السيولة المتوفرة لديها في شكل استثمارات على درجة عالية من السيولة والتي بلغت 20 مليار درهم في نهاية السنة الماضية، أي حوالي 20 % من إجمالي شهادات الإيداع لدى البنوك، كما وفرّ المصرف المركزي تسهيلات تمويل بالدولار الأميركي تحصل عليها البنوك الإسلامية مقابل شهادات الإيداع التي بحوزتها، مما وضعها على قدم المساواة مع البنوك التقليدية في هذا الشأن.

هذا ويعكف مجلس إدارة المصرف المركزي حالياً على دراسة إنشاء هيئة شرعية عليا تهدف إلى توحيد عملية الإفتاء في شأن الخدمات المالية الإسلامية وتوحيد المعايير الخاصة بها، بحيث تكون مسؤولة عن مهمة التواصل مع الهيئات والمنظمات العالمية ذات العلاقة، والتي نتواصل معها بشكل مستمر وفي إطار مؤتمرات الصيرفة الإسلامية، حيث إن دولة الإمارات عضو فاعل في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الهيئة الدولية التي تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية. وإننا على ثقة في أن الهيئة العليا الشرعية عند استحداثها سوف تساعد في تحسين نوعية الخدمات المالية الإسلامية والضغط على تكلفتها، ممّا يساهم في تطويرها في المستقبل.

ما هو تقييم معاليكم للأنظمة والقوانين التي أصدرها المصرف المركزي في عامي 2013 و 2014،مثل أنظمة القروض الشخصية والرهن العقاري والتركزات الائتمانية، والخصم المباشر، وما هي انعكاسات هذه الأنظمة على النظام المصرفي من وجهة نظر معاليكم؟ ما هي أبرز المواضيع والقوانين المطروحة على أجندة المصرف المركزي خلال السنة الحالية؟

بالنسبة للأنظمة الصادرة خلال عامي 2013 و2014، يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر، نظام القروض المصرفية والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء الأفراد الذي يهدف إلى تحديد العلاقة بين البنوك وشركات التمويل من ناحية وعملائهم الأفراد من ناحية أخرى على نحو أكثر شفافية بما يعزز الثقة بين البنوك وشركات التمويل ويدعم مصداقية النظام المصرفي.

أما بالنسبة لنظام الرهن العقاري فهو يهدف إلى وضع حد أدنى مقبول لمعايير ضمانات الرهن العقاري وذلك لغرض حماية القطاع المالي وتعزيز حماية المستهلك وتعزيز الاستقرار المالي، كما يهدف النظام الخاص بمراقبة حدود التركزات الائتمانية للتأكد أن البنوك تتبع سياسة إقراض حذرة من أجل المحافظة على سلامة الأصول المؤتمنة عليها. بالنسبة للأنظمة ذات الأولوية للسنة الحالية، فسوف تكون الأولوية لأنظمة بازل 3 بالإضافة إلى نظام المخاطر الناتجة عن العمليات والصفقات المالية العابرة للحدود ونظام الحوكمة لدى البنوك، وسوف نتشاور مع البنوك في حينه وقبل اعتماد ودخول هذه الأنظمة حيز التنفيذ.

ما هي تقديراتكم لتأثير الهبوط الحاد في أسعار النفط بالأسواق العالمية والمتواصل منذ منتصف السنة الماضية، على مستويات السيولة وجودة الأصول وربحية البنوك هذا العام؟

كما أكدت على ذلك سابقاً فإن مؤشرات السيولة لدى البنوك التي نراقبها عن قرب بالمصرف المركزي تشير إلى انخفاض بسيط في الربع الأخير من السنة الماضية ولكن بشكل عام استمرت السيولة التي تحتفظ بها البنوك لدى المصرف المركزي (في شكل شهادات الإيداع وودائع في الحساب الجاري) في النمو خلال سنة 2014. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار الاحتياطيات الإلزامية للبنوك المودعة لدى المصرف المركزي فإن إجمالي السيولة قد بقي عند نفس المستوى تقريباً خلال النصف الثاني من السنة الماضية، إذ أن الاحتياطي الإلزامي واصل ارتفاعه بالتزامن مع النمو المرتفع للودائع. وفي هذا الإطار ينبغي ألا نتجاهل أن انخفاض أسعار النفط إذا ما استمر على المدى المتوسط والطويل فربما تكون له بعض التداعيات التي قد تؤثر على السيولة، لأن اقتصاد الدولة يعتمد على دخل هذا القطاع على الرغم من التقدم الكبير الحاصل في الأنشطة غير النفطية التي تمثل اليوم حوالي 70 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي حال حدوث شحّ في وضع السيولة لدى البنوك فسنكون على أتم الاستعداد عن طريق تفعيل تسهيلات دعم السيولة لدى المصرف المركزي التي سبق استعمالها مع بداية تداعيات الأزمة المالية العالمية في صيف سنة 2008، كما أن إصدار السندات والصكوك في المستقبل يمكن أن يكون مصدراً مهماً يساعد البنوك في الحصول على موارد مالية إضافيـة، لاسيما عن طريق إصدارات تكون لها جاذبية في الأسواق العالمية. كذلك، عند إصـدار الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية سندات وصكوك بالدرهـم كأدوات للدين العام، فسوف يكون بمقدور المصرف المركزي القيام بعمليات السوق المفتوحة "Open Market Operations" أي بيع وشراء أدوات الدين، بما يُفعّل دور المصرف المركزي ويساعد البنوك في إدارة أفضل للسيولة.

ما هي آخر جهود المصرف المركزي في تطوير سوق محلية للسندات والصكوك؟

يتمثل المتطلب الأساسي لتطوير سوق محلية للسندات والصكوك في الدولة، في وجود بنية تحتية نوعية للأسواق المالية متوافقة مع المعايير الدولية. ولقد حرص المصرف المركزي على التأكيد على هذا الأمر في عدّة مناسبات، آخرها خلال الندوة التي نظمها بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي في مايو 2014 حول أسس تطوير مثل هذه السوق.

ويقوم المصرف المركزي، باعتباره السلطة النظامية والرقابية للقطاع المصرفي بالدولة والمشغل الرئيسي لأنظمة الدفع ذات الأهمية النظامية ، بالدور الأساسي في تطوير البنية التحتية للأسواق المالية بشكل مستمر، وذلك للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الدولة. وعليه، كان المصرف المركزي سبّاقاً في هذا المجال من خلال توفير خدمات مختلفة لعمليات المقاصة والتسوية بين كافة البنوك العاملة في الدولة ، مثل نظام الإمارات لتحويل الأموال (UAE Fund Transfer System) ، وهو نظام للتسوية الإجمالية الآني (Real Time Gross Settlement System) ، بالإضافة إلى أنظمة أخرى للدفع . مع ذلك ، فإن تطوير سوق محلية فعالة للسندات والصكوك يتطلب إضافة مكونات أخرى للبنية التحتية المتاحة حالياً. وفي هذا الشأن، اتخذ المصرف المركزي عدداً من الخطوات الرئيسية بناءً على تجارب بعض الدول بالإضافة إلى الخبرات الدولية المتوفرة في مجال تسوية وإدارة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت. وهنا تجدر الإشارة إلى قيام المصرف المركزي بإيفاد فرق فنية، خلال السنوات الثلاث الماضية، لعدد من البنوك المركزية الرائدة، وذلك لدراسة تجاربها في هذا المجال، ولتحديد البنية التحتية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

واستناداً إلى أفضل ممارسات هذه البنوك المركزية في هذا المجال، أوصت الإدارة العليا للمصرف المركزي بضرورة الإسراع في وضع نظام يعمل بصفة آلية، وهو نظام مركزي لإدارة الضمانات والحفظ الأمين (Central Securities Depository &Collateral Management System)، تكون وظيفته الرئيسية توفير خدمات المقاصة والتسوية بين البنوك العاملة في دولة الإمارات بالإضافة إلى إيداع وتسوية وخصم السندات والصكوك المصدرة و/أو المتداولة في الدولة تشمل شهادات الإيداع الصادرة عن المصرف المركزي والسندات والصكوك الصادرة عن الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بالدولة والسندات والصكوك الصادرة عن الجهات التابعة لكل من القطاعين العام والخاص.

إضافة إلى ذلك، سوف يعمل المصرف المركزي على ربط هذا النظام بنظام الإمارات لتحويل الأموال بهدف توفير السيولة لتسهيل عمليات الدفع ما بين البنوك، وذلك من خلال اتفاقيات إعادة شراء (مدتها يوم واحد أو تتم خلال اليوم) للسندات والصكوك المصدرة و/أو المتداولة في الدولة على أساس التسليم مقابل الدفع الآني أو بنهاية اليوم.

علاوة على ذلك، قام المصرف المركزي بالتشاور مع عدد من المؤسسات الرئيسية التي توفر خدمة الإيداع المركزي للأوراق المالية على المستوى الدولي، وذلك للاطلاع على الخيارات المتاحة بهدف التواصل معها للترويج للسندات والصكوك المزمع إصدارها بالدرهم بين المستثمرين على الصعيد الدولي . كذلك، قام المصرف المركزي بالتشاور مع البنوك العاملة في الدولة عبر اتحاد مصارف الإمارات بشأن أفضل السبل لتأسيس هذه البنية التحتية للأسواق المالية.

ويرى المصرف المركزي أن وضع مثل هذه البنية التحتية ذات الأهمية النظامية وربطها بنظام الإمارات لتحويل الأموال من شأنه أن يعزز الاستقرار النقدي والمالي، ويساهم في وضع أسس تطوير سوق محلية للسندات والصكوك في الدولة. ولتحقيق ذلك، قام المصرف المركزي بوضع هذا المشروع كإحدى المبادرات الرئيسية بخطته الاستراتيجية 2016-2014.

وسط تباين التوقعات حول آفاق الاقتصاد العالمي

يبقى التنويع .. القوة الدافعة لاستدامة نمو اقتصاد الإمارات

بعيداً عن التوقعات المتباينة حول آفاق الاقتصاد العالمي وأجواء عدم اليقين التي يفرضها الركود في اليابان والنمو الهش في أوروبا، والآثار الاقتصادية للهبوط الحاد في أسعار النفط بالأسواق العالمية، نجح اقتصاد دولة الإمارات في ترسيخ مرونته وقدرته على استيعاب التقلبات والصدمات الخارجية، من خلال التوسع في استراتيجية التنويع الاقتصادي التي باتت تشكل القوة الدافعة الرئيسية لاستدامة النمو.

وشكل 2014 عاماً متميزاً في مسيرة اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث حقق الاقتصاد الوطني أداء قوياً على الرغم من التراجع السريع في أسعار النفط العالمية، في تطور يجسد نجاح استراتيجية الدولة بتنويع بنيتها الاقتصادية، لتحقيق التنمية المستدامة والحد من تأثر الاقتصاد المحلي بالتقلبات في أسعار وعائدات الصادرات النفطية، حيث يقدر بأن مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي ارتفعت إلى نسبة 69 % وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق.

وأتاح ذلك للاقتصاد المحلي تسجيل نمو قوي يقارب الـ 5 % مدعوماً بتواصل الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية الأساسية وخاصة في قطاعات الطاقة، الطرق والإسكان، الصحة والتعليم، وتسجيل قطاعات السياحة والتجارة والخدمات والصناعة والطيران لمعدلات نمو مرتفعة، مع تحولها إلى قاطرة فعالة للنمو الاقتصادي المستديم، ما توج بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى نحو 1.54 تريليون درهم.

ويشكل التنوع الاقتصادي واستقرار البيئة السياسية وقوة النظام المصرفي في الإمارات، عوامل أساسية لدعم نمو الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على استيعاب المتغيرات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية العالمية، وفقاً للرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الوطني، الكس ثيرسبي، الذي توقع نمواً طفيفاً للاقتصاد هذا العام مع تراجع القطاع النفطي.

ويرى ثيرسبي أن النمو الاقتصادي سيكون مدفوعاً بشكل كبير بالقطاعات غير النفطية علاوة على عوامل أساسية مثل استقرار البيئة السياسية، والتنوع الاقتصادي وقوة النظام المصرفي، مشيراً إلى أن النمو الاقتصادي العالمي خلال العام 2014، كان طفيفاً، حيث ارتفع بمعدل 2,3 %، وكان الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2014 أهم عامل مؤثر على النمو الاقتصادي.

وأوضح أنه: "وفي العام 2014، كما في العام 2013، شهد الاقتصاد العالمي تبايناً في أنماط النمو والتضخم، فقد شهدت الاقتصادات المتقدمة خاصة منطقة اليورو واليابان نمواً ضعيفاً ومعدلات تضخم منخفضة. وفي 2014، بلغ معدل نمو الاقتصادات المتقدمة نحو 1.5 % مدفوعة بشكل أساسي بقوة النمو في الولايات المتحدة الأميركية أما الأسواق الناشئة فقد بلغت معدلات النمو في المتوسط نحو 3.8 %".

وأشار إلى أنه من المتوقع أن تكون اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي في عام 2015 مشابهة للأوضاع التي شهدها في الربع الأخير من عام 2014، بحيث تقود النمو الدول المستوردة للنفط مثل الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية حيث تتعرض الدول المصدرة للنفط لعوامل غير مواتية نظراً لانخفاض أسعار النفط.

من جهته أكد،الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، شاين نيلسون، امتلاك اقتصاد الإمارات جميع المقومات التي تؤهلها لتحقيق الازدهار الاقتصادي والنمو المستدام، مشيراً إلى أن التوسع الذي طرأ على مجموعة واسعة من القطاعات، لاسيما التصنيع والنقل والخدمات اللوجستية والإنشاءات، من شأنه أن يدعم فرص تحقيق معدلات نمو قوية للاقتصاد الوطني خلال العام 2015 والسنوات التي تليه.

وتوقع نيلسون حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي

ألكس ثيرسبي
الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الوطني

مدعوماً بالركائز الاقتصادية القوية القائمة على تنويع مصادر الدخل والتي ستؤدي بدورها إلى توفير فرص هائلة للنمو، لافتاً إلى ثمة تفاؤل كبير بفرص النمو التي يوفرها القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما سينعكس بشكل إيجابي على النتائج التي تحققها البنوك العاملة في الدولة.

المشهد الاقتصادي العالمي

وفيما يتعلق برؤيته لمشهد الاقتصاد العالمي، قال نيلسون:" من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي هذا العام تحسناً أكبر مدعوماً بزخم النمو المرتقب في الاقتصادات المتقدمة، على الرغم من تصريحات كريستين لاجارد المديرة العامة لصندوق النقد الدولي والتي أشارت فيها إلى أن انتعاش الاقتصاد العالمي سيكون هشاً ومتبايناً لا سيما في منطقة اليورو. وبغض النظر عن انحسار المخاطر السلبية، يبدو أن معدلات التضخم الأقل نسبياً لا تزال تهدد نمو الاقتصادات المتقدمة".

وأضاف:" قد يكون الانتعاش في منطقة اليورو تدريجياً لكنه لا يزال يعاني من العديد من التحديات التي تحد من معدلات النمو المتوقعة. ومن جانب آخر، يواصل الاقتصاد الأميركي قيادة مسيرة انتعاش الاقتصاد العالمي، في ظل ترجيح قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتشديد السياسات النقدية في النصف الأول من عام 2015، والتي ستساهم بدورها في إحداث تقلبات ضمن الأسواق الناشئة".

وأشار إلى صدور مؤشرات إيجابية على الصعيد العالمي، مؤخراً، مع بروز المزيد من علامات القوة في سوق العمل الأميركي، فضلاً عن التحسن الملموس بفعل التغيرات التي شهدتها منطقة اليورو. وعلى الرغم من أن عدم اليقين لا يزال يلوح في الأفق، كما هو الحال في الصين، تم اتخاذ المزيد من الخطوات بهدف تحفيز النمو تمثل بإجراء خفض آخر في أسعار الفائدة، يقابله تخفيف السياسات النقدية في عدد من الأسواق الناشئة والمتقدمة.

وأوضح أنه ومن جانب آخر، فقد ساهم انخفاض أسعار النفط على مدى الأشهر الستة إلى التسعة الماضية إلى تباطؤ نمو المعروض النقدي في دول مجلس التعاون الخليجي، وربما أسهم بدوره في تقليل شهية المستثمرين في المنطقة. ومع ذلك، يبدو أن القطاعات الاقتصادية غير النفطية تسير بخطى واثقة مدعومة بطلب محلي ودولي قوي. وقد أسهم انخفاض أسعار السلع الأساسية وقوة الدولار الأميركي بتخفيف تضخم أسعار المنتجين، إلا أن التضخم الاستهلاكي لا يزال يواصل الارتفاع في الوقت الذي يتم فيه تحديث مقياس أسعار المنازل الرسمي وفقاً لتحركات السوق في عامي 2014-2013. ويشير التباطؤ الواضح في أسعار العقارات السكنية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تخفيف حدة الضغوط التضخمية.

شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

مؤسسات دولية:
الاحتياطات المالية الوقائية تعزز قدرة الإمارات على استيعاب تراجع أسعار النفط

تبدو دولة الإمارات، الأكثر قدرة على استيعاب التراجع في أسعار النفط، بالنظر للتنوع الاقتصادي الذي تتمتع به، وتميز البنى التحتية، ووفرة الأصول الخارجية والاحتياطات المالية الوقائية.

ونوهت مؤسسات دولية عدة بقدرة دولة الإمارات على التغلب على الأثر الاقتصادي الناتج عن انخفاض أسعار النفط، إذ أكد صندوق النقد الدولي في تقرير له صادر يناير 2015: "أن دولة الإمارات لديها احتياطي ضخم في شكل أصول أجنبية مما يعني أن تمويل أي عجز مالي محتمل لا يمثل أي مشكلة"

كما أكد البنك الدولي قدرة دولة الإمارات على استيعاب التراجعات الراهنة في أسعار النفط بالأسواق العالمية بفضل ما تملكه من احتياطات مالية وقائية تراكمت خلال السنوات الماضية من خلال الفوائض الكبيرة في الإيرادات النفطية.

وأوضح البنك في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2015، أن الإمارات تأتي ضمن مجموعة البلدان المصدرة الأقل اعتماداً على التدفقات "البترودولارية" في ناتجها الإجمالي، الأمر الذي يمكنها من امتصاص الانخفاض في الأسعار، مشيراً إلى ما تملكه من صناديق سيادية تتجاوز أصولها ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار إلى أن تأثيرات الانخفاض الحاد في أسعار النفط بالأسواق العالمية ستكون متفاوتة على البلدان المصدرة، لافتاً إلى أن مجموعة البلدان التي نجحت في بناء احتياطات قوية من الفوائض المالية خلال السنوات الماضية وتنويع اقتصادها بشكل أوسع سيكون بمقدورها التعامل مع هذه الأوضاع وتحمل الانخفاضات لمستويات معينة، دون أن تعرض بشكل كامل لضغوط مالية كبيرة.

ولفت التقرير إلى أن سعر التوازن المالي النفطي في الإمارات يعد ثالث أدنى سعر بين أسعار التوازن النفطي في البلدان المنتجة للنفط خلال عامي 2014 و2015، والتي تراوحت بين 184 دولاراً للبرميل كأعلى سعر كما في اليمن وبين 54 دولاراً كأدنى سعر كما في الكويت، حيث حلت بعد كل من الكويت وقطر.

وقال التقرير: إن الإمارات تأتي ضمن الدول المصدرة للنفط التي وجهت احتياطات الفوائض الناتجة عن الإيرادات النفطية إلى مجموعة واسعة من الأصول الأجنبية، مشيراً إلى أن التدفقات "البترودولارية" نجحت في إنعاش السيولة المالية في الأسواق وساعدت في الإبقاء على تكلفة الإقراض منخفضة خلال العقد الماضي، منوهاً إلى أنه في حال استمرت أسعار النفط في الانخفاض لفترات أطول فإنه من المحتمل أن تواجه الدول التي تعتمد كلياً على هذه التدفقات ضغوطاً مالية.

ووفقا لأحدث تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي، تبدو دولة الإمارات الأكثر قدرة على استيعاب التراجع في أسعار النفط، بالنظر للتنوع الاقتصادي الذي تتمتع به، وتميز البنى التحتية، والتنظيم الجيد والإفصاح على مستوى القطاع المصرفي، فضلاً عن العديد من العوامل الأخرى التي تدعم قدرة اقتصاد الدولة على مواصلة النمو وفي مقدمتها الاستقرار السياسي ووفرة الأصول الخارجية.

وتوقع معهد التمويل الدولي أن تحتفظ البنوك الإماراتية برسملة قوية وربحية عالية، مع تمتعها بقدرة كبيرة على احتواء مخاطر الاستقرار المالي التي تشمل التعرض لسوق العقارات المحلي وتلك الناجمة على انخفاض أسعار النفط، مستفيدة من مستويات السيولة والمخصصات العالية للقروض غير العاملة، فضلاً عن التشريعات الواسعة التي أصدرها المصرف المركزي في الأعوام الأخيرة.

وشهد عام 2014 أيضاً تحقيق دولة الإمارات تقدماً كبيراً ضمن صدارة قوائم التصنيف الدولية، بما فيها تقرير التنافسية العالمي، حيث تقدم ترتيب الدولة سبع مراتب عن العام السابق، فيما يعد شهادة دولية بريادة دولة الإمارات، ونجاح الجهود المبذولة لتحقيق رؤية الإمارات 2021 الطموحة في ظل قيادتها الرشيدة.

كما عززت دولة الإمارات خلال العام مكانتها كمركز تجاري عالمي رئيسي نشط، مع تسجيل القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات معدل نمو يصل إلى نحو 1.55 تريليون درهم، وذلك على الرغم من انخفاض الأسعار العالمية للسلع، حيث عوض النمو القوي في عمليات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير الانخفاض في الأسعار.

وإلى جانب ذلك تواصل الانتعاش القوي لقطاعات السياحة والتجزئة والخدمات، حيث استقطبت الدولة أعداداً قياسية من السياح، وسجلت تجارة التجزئة نشاطاً ملحوظاً، وفي غضون ذلك شهد القطاع العقاري أداء متقلباً، فبعد بداية قوية خلال الشهور الأولى من العام، مال القطاع إلى التباطؤ النسبي خلال النصف الثاني من العام، غير أن استمرار ارتفاع الإيجارات حد من تراجع الأسعار في القطاع، كما ساهمت الإجراءات الحكومية للحد من المضاربات في إعطاء القطاع مزيداً من العمق والاستقرار. وبالتزامن مع ذلك تواصل انتعاش قطاع الإنشاءات مع قيام شركات التطوير العقاري بطرح مشاريع جديدة واستكمال المشاريع التي تم تجميدها خلال السنوات القليلة السابقة.

وفي غضون ذلك ساهم ارتفاع الإيجارات وأسعار السلع في ارتفاع معدل التضخم بشكل نسبي ليراوح حول مستوى 2.5 %، كما شهدت أسواق المال المحلية أداء متذبذباً، فبعد أن سجلت أسعار الأسهم زيادات كبيرة في مطلع العام الماضي، قادت المضاربات وعمليات جني الأرباح إلى فقدانها لمعظم المكاسب المتحققة خلال العام على الرغم من ظهور مؤشرات على تسجيل الشركات المساهمة لنمو ملحوظ في أرباحها.

وللعام الثالث على التوالي مازال المناخ الاقتصادي والاستثماري الإيجابي، يوفر قوة دافعة ملموسة للأداء الاقتصادي في الدولة. فمن جهة، استمرت الحكومة بالتزامها في المضي قدماً في الإنفاق الرأسمالي، وخصوصاً على مشاريع البنية التحتية، وفقاً للخطط والبرامج المرسومة سابقاً.

وعلاوة على الطلب المباشر الناجم عن هذا الانفاق، فقد ساهم هذا الالتزام في تعزيز ثقة القطاع الخاص بتوجهات النمو في الاقتصاد الوطني وشجعه على عدم التردد والمبادرة الى التوسع في الاستثمار. ومن جهة ثانية، ساهم التحسن في المراكز المالية ووضع السيولة لدى البنوك العاملة في الدولة في إضفاء مزيد من المرونة على سياساتها الائتمانية، فواصلت توسعها في منح التسهيلات وبمعدلات أسرع مما تحقق في العام السابق.

وفي المحصلة، فقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني بشكل ملحوظ، إذ تشير أحدث التقديرات المتوفرة إلى أن معدل النمو الحقيقي في اقتصاد الدولة خلال عامي 2014 و2015 سيتراوح بين 4,5 % و5,0 %.

بنك الإمارات دبي الوطني

البنك الرائد في الشرق الأوسط.
الاسم الذي يثق به الجميع حول العالم.

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في المنطقة بلغ مجموع أصول المجموعة 363 مليار درهم (ما يعادل 98.8 مليار دولار أمريكي) وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم أكثر من 215 فرعاً إضافة إلى ما يزيد عن 889 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وقطر وسنغافورة والمملكة المتحدة ولديها مكاتب تمثيلية في الهند والصين وأندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والانماء في دولة الامارات العربية المتحدة كما أنها تقوم بدعم مختلف المؤسسات التعليمية والبيئية والثقافية والخيرية والمجتمعية.

لمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة emiratesnbd.com/ar

القطاع المصرفي...

المرونة والصلابة في مواجهة التقلبات

حقق القطاع المصرفي في الإمارات خلال العام 2014 معدلات نمو قوية في مستويات الأرباح، وذلك نتيجة لانخفاض المخصّصات وتحسّن معدل انخفاض الديون المتعثرة ونمو الأصول الجيدة، فيما سجلت مختلف المؤشرات الرئيسية للقطاع أداءً إيجابياً، إذ واصلت الودائع تحقيق معدلات نمو صحية عززت من سيولة القطاع، ودعمت النمو في النشاط الإقراضي لمختلف القطاعات الرئيسية.

واصل القطاع المصرفي دوره في دفع عجلة نمو الأنشطة غير النفطية حيث بلغ مجموع الأصول 2,3 تريليون درهم ليصبح القطاع الأكبر على مستوى المنطقة، وبلغ مجموع الائتمان 1,4 تريليون درهم، بنمو قدره 9,5% خلال سنة 2014، ومثل الإقراض لشركات القطاع الخاص 53% من الإجمالي، وللأفراد 23%، بينما يمثل الإقراض للحكومة والشركات التابعة لها 24%.

وتدل مؤشرات استقرار القطاع المصرفي على الثقة بالدور الذي يضطلع به القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.1% (16.2% بالنسبة للشق الأول لرأس المال)، مقارنة بنسب 12% و8% على التوالي حسب المتطلبات الرقابية التي وضعها المصرف المركزي.

كما تتمتع البنوك بقاعدة صلبة لودائع العملاء، التي نمت بمعدل 8.2% سنوياً منذ نهاية 2010، مع بلوغ نسبة الإقراض إلى الموارد المستقرة للبنوك العاملة في الدولة 86%، وهي كلها مؤشرات تدل على الوضع الجيد للسيولة لدى القطاع المصرفي.

ورسخت مستويات الملاءة المالية العالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي في الدولة من صلابته أمام التحديات الراهنة التي تواجه نمو الاقتصاد العالمي والتقلبات الحادة التي تشهدها أسواق السلع والعملات، بحسب رؤساء تنفيذيين لبنوك وطنية، الذين أكدوا قدرة النظام المصرفي في الإمارات على امتصاص الصدمات المالية الخارجية.

واستبعد هؤلاء تأثر جودة الأصول المصرفية في الإمارات

طراد المحمود
الرئيس التنفيذي لمصرف أبوظبي الإسلامي

محمد نصر عابدين
الرئيس التنفيذي لبنك الاتحاد الوطني

ومستوى السيولة والربحية، بالهبوط الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي قد تؤثر بشكل غير مباشر على النشاط الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط، لافتين إلى أن ديناميكية الاقتصاد الإماراتي وتنوعه يوفران شبكة أمان للبنوك في هذه المرحلة.

> طراد المحمود:
> المصارف المحلية تتمتع بوضع ومستويات عالية من الملاءة المالية

وأكد مسؤولون بالبنوك أن حالة اللايقين التي تسود الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن وعدم وضوح الرؤية بشأن آفاق النمو، لن تدفع البنوك لتعديل استراتيجيتها أو إعادة تخطيط أهدافها للعام الحالي، وذلك في ظل التوقعات المتفائلة بشأن قدرة الاقتصاد الوطني على مواصلة النمو الإيجابي وإن كان يتوقع أن يكون بوتيرة أقل عن العام الماضي نتيجة تراجع أسعار النفط.

> محمد نصر عابدين:
> الأداء الاقتصادي القوي يعزز مسيرة نمو القطاع المصرفي

الانتعاش الاقتصادي والأداء المصرفي

كما انعكس الانتعاش الذي شهده اقتصاد دولة الإمارات في العام 2014، بشكل إيجابي على المصارف الإماراتية، والتي تتمتع بدورها بأسس متينة ومستويات عالية من السيولة وكفاءة رأس المال، وفقاً للرئيس التنفيذي لمصرف أبوظبي الإسلامي، طراد المحمود، الذي نوه بما شهده القطاع المصرفي بشكل عام من معدلات نمو قوية في مستويات الأرباح، وذلك نتيجة لانخفاض المخصّصات وتحسّن معدل انخفاض الديون المتعثرة ونمو الأصول الجيدة.

ويؤكد الرئيس التنفيذي لمصرف أبوظبي الإسلامي، أن القطاع المصرفي الإماراتي استطاع خلال العام الماضي المحافظة على مكانته الرائدة في مصاف القطاعات المصرفية العالمية، حيث شجعت الأجواء التنافسية في القطاع المصارف المحلية على تحسين جودة خدماتها بهدف جذب أكبر عدد ممكن من العملاء الذين أصبحوا يتمتعون بحرية الاختيار نتيجة تنوع الخيارات المطروحة أمامهم.

وفيما يتعلق بآفاق القطاع المصرفي في العام 2015، أكد المحمود أنه" ليس هناك شك في أن انخفاض أسعار النفط عالمياً والسياسات المالية المختلفة والتطلعات الخاصة بالفوائد من قبل البنك الفيدرالي الأميركي والمصرف المركزي الأوروبي، جميعها ستؤثر على النمو الاقتصادي في المنطقة خلال العام 2015، حيث هناك توقعات بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام".

وأضاف:" لكن دولة الإمارات تتمتع بمكانة متينة تؤهلها لتحقيق نمو قوي في العام الجاري مدعوماً بشكل رئيسي بالتوسع في القطاعات غير النفطية، وبوجه خاص في قطاعات النقل والخدمات والسياحة. وسيكون تأثر القطاع المصرفي في الدولة بالتراجع في أسعار النفط محدوداً، وذلك بفضل ما تتمتع به

المصارف المحلية من وضع قوي، بما في ذلك الملاءة المالية العالية والربحية والسيولة. ويتوجب على المصارف أن تستمر في التركيز على تطوير وتوسيع نشاطاتها المصرفية".

فينس كوك:
جهود « المركزي » لدعم الشفافية والتنافسية رسخت الثقة داخل القطاع

متانة الأوضاع المالية والسيولة

من جهته قال الرئيس التنفيذي لبنك الاتحاد الوطني، محمد نصر عابدين، أن القطاع المصرفي، نجح في الحفاظ على مستويات النمو القوية التي سجلها في العام الماضي، بفضل الأداء الاقتصادي المميز للدولة، والازدهار الذي تشهده القطاعات الاقتصادية المختلفة في الإمارات، حيث شهد عام 2014 تطورات إيجابية عكست متانة الأوضاع المالية والسيولة النقدية من حيث زيادة عرض النقد المتداول وارتفاع أصول المصرف المركزي والمصارف العاملة في الدولة.

وفي سياق قراءته لآفاق القطاع المصرفي، أوضح عابدين أن اقتصاد دولة الإمارات يتميز بتنوع قطاعاته مثل الخدمات اللوجستية، العقارات، التجارة، السياحة، القطاع المالي والصناعة، مما يساعد في تقليل الاعتماد على عائدات النفط، ويساهم في تخفيف التأثيرات المحتملة من انخفاض أسعار النفط. كما سيضمن استمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية دفعة قوية للاقتصاد وسيعمل على حماية النمو الاقتصادي من التقلبات التي شهدتها أسواق النفط العالمية.

تقدم جيد على عدة جبهات

ويرى الرئيس التنفيذي لبنك الفجيرة الوطني، فينس كوك، أن المصارف نجحت في مواصلة إحراز تقدّم جيد على عدّة جبهات، من الرسملة إلى مستويات الربحية، مشيراً إلى أن النتائج المالية الملفتة وأرباح المساهمين العالية التي أعلنت عنها المصارف في مطلع العام الجاري، تعتبر خير دليل على ذلك.

فينس كوك
الرئيس التنفيذي لبنك الفجيرة الوطني

وأرجع كوك الأداء المتين الذي حقّقه القطاع المصرفي إلى قوة الاقتصاد الإماراتي، مشيراً إلى أن "جاذبية دولة الإمارات كوجهة للاستثمار لا تظهر أي علامات بالتراجع، وما زالت الاستثمارات المستمرّة في البنية التحتية والنشاطات الاقتصادية المتفرّعة عن معرض إكسبو الدولي 2020 تدعو إلى التفاؤل".

وأضاف "ساهمت جهود مصرف الإمارات العربية المتّحدة المركزي الآيلة إلى دعم الشفافية والتنافسية في تعزيز الثقة داخل القطاع"، متوقعاً أن " يكون للدعم الذي بدأنا نلمسه من الاتحاد للمعلومات الائتمانية دور كبير في تحسين جودة الموجودات ومستويات القروض المتعثرة في القطاع".

وحول توقعاته لأفق القطاع المصرفي هذا العام، قال كوك إنه "انطلاقاً من العوامل المذكورة أعلاه، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّ القطاع المصرفي في دولة الإمارات مجهّز بما يكفي لمواجهة أي تقلّبات في السوق على المدى المتوسّط".

وأضاف "بالطبع القطاع المصرفي في حالة أفضل من تلك التي كان عليها في سنوات الأزمة، وهو يستفيد أيضاً من البنية التحتية الممتازة للخدمات المالية في الدولة، ومن الرؤية السديدة للقيادة الحكيمة التي لا تتوانى في تشجيع التنويع الاقتصادي والاستثمار في المستقبل".
ولفت إلى أنه" على الرغم من ضرورة توخّي المزيد من الحذر خلال العمل في السوق عام 2015، إلا أنّ فرص النمو متاحة أمام المؤسسات التي تحافظ على تركيزها على مكامن قوّتها، والتي تتمكّن من التكيّف مع البيئة المتغيّرة".

المحفظة الذكية

ترسم معالم الطريق للشمول المالي

عندما يتم النظر إلى التنافسية في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة على الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية، سوف يكون الابتكار هو المحرك الأساسي للتطور والتغيير وليس رأس المال المادي والموارد البشرية كما كان في السابق، وذلك بعد أن شقت دولة الإمارات طريقها نحو الانتقال إلى عصر المواهب والابتكار وتوظيفه في التطور الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق وفي إطار مواكبة جهود الحكومة للتحول إلى حكومة ذكية، بادر اتحاد مصارف الإمارات بتبني العديد من المبادرات الرامية إلى نشر وترسيخ ثقافة الابتكار التي ستكون عنوان المستقبل في الخدمات والمعاملات المصرفية، ووسيلة إبداعية لتحقيق وتفعيل الشمول المالي.
ويحرص اتحاد مصارف الإمارات على دعم وتشجيع الابتكار والتقييم المستمر للتقنيات الجديدة التي تسهّل عملية الوصول إلى الخدمات المصرفية المميزة، مع تشجيع المنافسة بين المصارف إيماناً بدعمها للشمول المالي الذي من شأنه تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق يعمل اتحاد مصارف الإمارات على التشاور والتنسيق مع المصرف المركزي لتنفيذ مشروع المحفظة الذكية التي تعد مساهمة رئيسية من القطاع المصرفي في دعم مبادرة "عام الابتكار" في دولة الإمارات.

وتعكس مشاركة القطاع المصرفي في مشروع المحفظة الذكية مدى الإدراك العميق بأهمية إتاحة مثل هذه الفرصة الفريدة من نوعها للقطاع المصرفي للمرة الأولى في الدولة لكي يصعد إلى العالمية الرقمية من أوسع أبوابها، الأمر الذي من شأنه أن يرتقي بالخدمات المصرفية المحلية إلى مستويات تفوق ما تم الوصول إليه في الأعوام السابقة.

ويهدف المشروع إلى خلق نمط حياة جديدة، يسمح بتوفير أساليب تتسم بالحداثة والكفاءة والشمولية في عمليات دفع وتحويل الأموال عبر منصة دفع مُتصلة بالمصارف الأعضاء بشكل يُمكّن المستخدمين من تسديد فواتيرهم الاستهلاكية، علاوة على تنفيذ التحويلات المالية واستلام الأجور والرواتب باستخدام الهواتف الذكية والأجهزة الرقمية الأخرى، مؤكداً سعي اتحاد المصارف عبر هذه المبادرة وبمشاركة البنوك لامتلاك هذا النظام المتطور.

وأكد رئيس قسم الخدمات المصرفية الإلكترونية والابتكار في المشرق، عارف الرملي، أن القطاع المصرفي يواصل دوره كأحد أهم القطاعات في المساهمة الفعالة في مسيرة الابتكار والتطور التكنولوجي، حيث إن العملاء الذين يتعاملون مع أفضل تقنيات التكنولوجيا يتوقعون الحصول على نفس المستوى من الخدمات المتطورة وأفضل الحلول والمنتجات المصرفية وبالتالي الحصول على تجربة مصرفية مميزة ومبتكرة، وهذا بالتالي دفع البنوك في دولة الإمارات إلى تلبية متطلبات العملاء المتغيرة والمتنامية من خلال الاستفادة من أحدث تقنيات التكنولوجيا.

وأضاف الرملي "تعد دولة الإمارات من الدول الرائدة في قيادة الابتكار في المنطقة، وتؤكد مبادرة الحكومة الذكية على أنه بإمكان الحكومة أن تحفز كافة الجهات على الارتقاء بالخدمات وتقديمها بكفاءة عالية".

من جهته أشار رئيس خدمات التعاملات الدولية في مصرف أبوظبي الإسلامي، مكاي فيكينس، إلى أن الإبداع والابتكار في القطاع المصرفي وضعا على درجة عالية من الأهمية لدى المؤسسات المالية العالمية، لافتاً إلى أن دولة الإمارات كانت السبّاقة بتبنيها هذا الموضوع والسعي لتهيئة بيئة عمل تتسم بالإبداع والابتكار.

وأوضح أن المصارف الإماراتية بدأت العمل بشكل جاد لمواكبة جميع التطورات التقنية وتوفير خدمات مصرفية إلكترونية وعبر تطبيقات الهواتف المتحركة، منوهاً بتعاون مصرف أبوظبي الإسلامي، مع اتحاد مصارف الإمارات، في إطلاق مشروع "المحفظة الذكية"، أحد أهم المشاريع الداعمة لمبادرة "الحكومة الذكية" في دولة الإمارات، حيث يهدف هذا المشروع إلى تسهيل عمليات الدفع بواسطة الهواتف المتحركة في جميع أنحاء الدولة وتعزيز الشمول المالي في الاقتصاد.

وفي السياق ذاته قال بيدرو كاردوسو، رئيس القنوات المصرفية المتعددة وعلاقات العملاء في بنك الإمارات دبي الوطني "شهدنا مؤخراً تقدماً كبيراً وجهوداً حثيثة من قبل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تهدف إلى تحديث خدماتها وتسريع عملياتها لتحقيق رؤيتها بأن تصبح "حكومة ذكية" وذلك في إطار خطة تهدف إلى الارتقاء بمكانة الإمارات العربية المتحدة لتصبح في مصاف أكثر الدول ريادةً في مجال الابتكار ورؤية طموحة وفّذة بدأت تتبلور وترتسم معالمها.

وأضاف "ومما يبعث على التشجيع أن نرى مثل تلك الخطوات، ونحن متفائلون جداً تجاه الدور الذي سيسهم به القطاع المصرفي في هذه الرحلة التحويلية" مؤكدا أن بنك الإمارات دبي الوطني يؤمن بشدة بأهمية الابتكار الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من ثقافتنا واستراتيجية الأعمال التي نتبناها".
وأعرب كاردوسو، عن ترحيب بنك الإمارات دبي الوطني بأي خطوات مستقبلية تتعلق بتشريعات الخدمات الرقمية تقوم بها الهيئات الرقابية في الدولة والتي تتمحور حول مصلحة العملاء وتمثل استجابة للتغير الدائم في سلوكياتهم وأيضاً مواكبة التكنولوجيا التي تتميز بالتطور بوتيرة متسارعة.

> يُعَد إطلاق مشروع "المحفظة الذكية" أحد أهم المشاريع الداعمة لمبادرة "الحكومة الذكية"

وقال" نعتقد بأن مثل هذه المبادرات من شأنها أن تشجع وتحفز على الابتكار وترتقي بالتنافسية في الخدمات المصرفية داخل الإمارات العربية المتحدة إلى مستوى أعلى وأفضل يصب في مصلحة العميل خاصة والقطاع والاقتصاد الوطني بشكل عام".

وأضاف أنه" وبالأخذ بعين الاعتبار أن القطاع المصرفي العالمي يمر بفترة تحول كبيرة بناءً على اتجاهات السوق وكذلك المستهلك، فإننا نشعر بأن فترة الزخم هذه تحفّز على الاستثمار في الابتكار وتساعد في خلق الظروف الملائمة من أجل أن نشهد المزيد من النمو مستقبلاً في الدولة".

أصولها
المجمعة تخطت حاجز
الـ 405 مليارات درهم

المصارف الإسلامية.. رحلة نمو متسارعة

يواصل قطار المصارف الإسلامية في دولة الإمارات السير بوتيرة متسارعة في رحلة لا تتوقف من النمو المزدوج ، مستفيداً من الآفاق الواعدة والمقومات الضخمة والطلب المتزايد محلياً وإقليماً وعالمياً.

وتشير التقديرات إلى استحواذ الصيرفة الإسلامية في السوق المحلي حالياً على نحو 17.4% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، بعد أن تخطت الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بنهاية العام 2014 حاجز الـ 405 مليارات درهم وفقاً لبيانات المصرف المركزي.

ويتجه قطاع المصارف الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة لتحقيق 263 مليار دولار أميركي من الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بحلول العام 2019،وفقاً لأحدث تقرير صادر عن إرنست ويونج (EY) حول "التنافسية العالمية للقطاع المصرفي الإسلامي" الذي أشار إلى أن القيمة المقدرة للقطاع بلغت 466 مليار درهم(127 مليار دولار أميركي) في العام 2014، مما يجعل سوق الإمارات ثالث أكبر سوق مصرفي إسلامي من حيث القيمة وذلك بعد سوقي المملكة العربية السعودية وماليزيا.

وتتطلع المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتحقيق نموٍّ في العائدات من خلال عملية تحول نوعي في أعمالها المحلية ومجموعة المنتجات والخدمات المصممة وفقاً لتجربة ورغبات العملاء. فضلاً عن سعيها للحفاظ على موقف رأس مالها القوي ، الأمر الذي يسهم في تحفيز توسع المصارف الإسلامية دولياً، متوقعاً أن تصبح الإمارات أحد أهم الأسواق التي تحفز التدويل المستقبلي لقطاع المصارف الإسلامية، بالنظر إلى الأداء الإيجابي للمصارف الإسلامية في الدولة.

أساس الرحلة نحو عاصمة الاقتصاد الإسلامي

ويرى الدكتور عدنان شلوان ،الرئيس التنفيذي لبنك دبي الإسلامي، أنّ القطاع المصرفي الإسلامي الناشئ أصبح اليوم أساس رحلة دبي نحو تحقيق هدفها بأن تصبح العاصمة العالمية للاقتصاد الإسلامي.

وقال: "سيبقى بنك دبي الإسلامي، ركيزة هذه الجهود، ونتطلّع إلى مواصلة العمل مع اللجنة المصرفية الإسلامية التابعة لاتحاد مصارف الإمارات بهدف تحقيق طموحاتنا المتوافقة بشكل استراتيجي",

وأضاف: "يتصدّر بنك دبي الإسلامي، تطوّر القطاع على مرّ الأعوام الأربعين الماضية. فلم نتوانى عن تشجيع الابتكار،كما أسّسنا تاريخاً ملفتاً بفضل إنجازاتنا التي لا تُحصى، ومنها قيادة نمو الخدمات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها على مستوى العالم، والتي من المتوقّع أن تفوق قيمتها 3.4 تريليون دولار أميركي في الأعوام الخمسة المقبلة".

د. عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي لبنك دبي الإسلامي

وأشار إلى أنه "وبالتماشي مع رؤيتنا الرامية لزيادة الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتعزيز الاستجابة لها، عملنا عن كثب مع اللجنة المصرفية الإسلامية التابعة لاتحاد مصارف الإمارات في إطار سعيها لجعل نموذج الصيرفة الإسلامية مقياساً مرجعياً في القطاع، وضمن جهودها لتنظيم بنيته ومتطلبات إعدادالتقارير، ولتقديم مقترحاتها ودليلها التوجيهي الشامل لتأسيس وحدة للحوكمة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ولقد كانت كل هذه التطوّرات مهمّة ليس لتعزيز القطاع المصرفي الإسلامي فحسب، بل أيضاً لضمان مواصلة نموها العام بوتيرة مستدامة".

وأضاف الدكتور شلوان "شهد العام 2014 أقوى النتائج في تاريخ بنك دبي الإسلامي، وارتفع صافي أرباح العام بنسبة 63 % ليبلغ 2.8 مليار درهم، مقارنة بـ1.7 مليار درهم لعام 2013، وقد كان البنك الداعم الأساسي لنمو الخدمات المصرفية الإسلامية، ولا سيّما أن إجمالي الموجودات تخطّت 100 مليار دولار أميركي في دولة الإمارات. ويظهر هذا بوضوح أنّ الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها يشهد نمواً بوتيرة مذهلة".

واختتم مؤكداً "سنواصل التفوّق على اتّجاهات السوق وتوقّعاتها في الأعوام المقبلة، بفضل قاعدتنا التي تضمّ 1.5 مليون متعامل"، مضيفاً "ويتمحور برنامج عملنا المستقبلي حول التركيز على المتعاملين والسعي نحو الابتكار الدائم، وهذا ما يمنحنا أفضلية لا تضاهى في القطاع بينما نواصل وضع معايير يحتذي بها الآخرون".

جهود متميزة لتعزيز مسيرة النمو

ويؤكد جمال بن غليطة، الرئيس التنفيذي لـ "الإمارات الإسلامي"، أن دولة الإمارات العربية المتحدة باتت محوراً رئيسياً في قطاع التمويل الإسلامي، بالنظر إلى النمو المتسارع في إجمالي الأصول خلال السنوات الأخيرة، وما تشير إليه التوقعات من وصول معدل النمو السنوي المركب للأصول المصرفية الإسلامية في الدولة إلى نحو 17% خلال الفترة من 2013 حتى 2018.

ونوه الرئيس التنفيذي لـ "الإمارات الإسلامي" بما تبذله لجنة الصيرفة الإسلامية التابعة لاتحاد مصارف الإمارات من جهود متميزة في سبيل تعزيز مسيرة النمو التي يشهدها قطاع الصيرفة الإسلامية في الدولة، فهي تقوم باستمرار بدراسة الأساليب المتاحة لتوحيد معايير نماذج الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن إعداد تقارير خاصة وتزويد المصارف العاملة في الدولة بمقترحات من شأنها أن تسهم بتعزيز أداء القطاع وتنافسيته.

ولفت بن غليطة إلى أن هذا الدعم المتواصل يأتي في وقت تسجل فيه المصارف الإسلامية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة معدلات نمو كبيرة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، فقد تمكنت المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية من رفع نسبة نمو حصتها في سوق الخدمات

ADIB مصرف أبوظبي الإسلامي

ويبقى رضاكم .. جائزتنا المفضلة.

ADIB .. أفضل مصرف في الإمارات، أفضل مصرف
في خدمة المتعاملين، والمصرف المفضل لدى المتعاملين.

حاز ADIB – مصرف أبوظبي الإسلامي على جائزة "أفضل مصرف في الإمارات" من قبل بانكر فاينانشال تايمز، مجلّة مصرفية عريقة ومرموقة .. وعلى جائزة "المصرف المفضل لدى المتعاملين" من قبل سوق المال .. وعلى جائزة "أفضل مصرف في خدمة المتعاملين" في بلدان التعاون الخليجي من قبل إيثوس .. والفضل كلّه يعود لكم. لذا، لا شك أن تكون خدمتكم أولى أولوياتنا، وأن يكون تقديركم لنا ولجهودنا أكبر دافع لنعمل أكثر ونحقق إنجازات أكبر.

على الأصول

8002288 | adib.ae

facebook.com/ADIB @ADIBTweets

جمال بن غليطة
الرئيس التنفيذي لـ "الإمارات الإسلامي"

المالية بشكل متسارع، وبنسبة تزيد على 50 %مقارنة مع نمو القطاع المصرفي التقليدي في بعض الأسواق.
وأضاف بن غليطة "باعتباره مؤسسة مصرفية إسلامية تخدم الجميع وتقدم حلولاً مبتكرة، وليس المنتجات المصرفية الاعتيادية فحسب، يتمتع "الإمارات الإسلامي" بوضع جيد يؤهله للاستفادة من الفرص المستقبلية المتاحة في إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة".

وقال: "نتوقع أن يكون عام 2015 عاماً مزدهراً وحافلاً بالنجاحات بالنسبة لنا، لاسيما في ظل التزامنا بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة لقاعدة المتعاملين من فئة الأفراد والشركات. كما أن تركيزنا على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إيماناً منا بأنها تشكل أهم الدعائم الأساسية للنهوض ونمو الاقتصاد الوطني، سيكون محركاً آخر من محركات النمو في "الإمارات الإسلامي"، مستفيدين من تمركزنا في إمارة دبي التي تواصل جذبها للشركات التجارية من مختلف أنحاء العالم للاستفادة من بنيتها التحتية المتطورة وموقعها الاستراتيجي المتميز".

وأشار الرئيس التنفيذي لـ " الإمارات الإسلامي" إلى إنه "في إطار التزامنا بتعزيز نمو اقتصاد الدولة بشكل عام وإمارة دبي بشكل خاص، أطلقنا العام الماضي منصة التمويل بالمرابحة بالتعاون مع "ناسداك- دبي"، في خطوة اعتبرت إحدى نقاط التحول البارزة في مسيرة تطور الخدمات المصرفية الإسلامية". وقد نجحت هذه المنصة في استقطاب العديد من المصارف الإسلامية العاملة في الدولة، كما حظيت باهتمام بالغ من قبل المتعاملين منذ إطلاقها في أواخر شهر مارس العام الماضي، فهي أتاحت لهم إنجاز معاملاتهم خلال دقائق معدودة، إذ أنهت بنجاح خلال فترة إطلاقها التجريبية معاملات تمويلية بأكثر من 7 مليارات درهم".

واختتم بقوله "لن تقف جهودنا في دعم قطاع الصيرفة الإسلامية في الدولة عند هذا الحد، بل اننا سنمضي قدماً في تقديم منتجات وخدمات مبتكرة تعزز من تجربة المتعاملين الأفراد والمؤسسات على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم الاستثمارية".

دور مهم للصيرفة الإسلامية في رسم وهيكلة الاقتصاد

إلى ذلك قال محمد أميري، الرئيس التنفيذي لمصرف عجمان إن جميع المصارف باتت تدرك اليوم أهمية قطاع الصيرفة الإسلامية والدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في رسم وهيكلة اقتصاد الدولة.

وأضاف "من هذا المنطلق وبالاعتماد على هذه الحقائق، حرصت تلك المصارف – وبالطبع مصرف عجمان أحدها – على توفير وتقديم جميع الحلول والمنتجات المالية والمصرفية الممكنة لعملائها من الأفراد والمؤسسات على حد سواء وذلك بهدف سد وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم المالية والمصرفية المتزايدة".
وأوضح الرئيس التنفيذي لمصرف عجمان أن قطاع الصيرفة الإسلامية في الدولة شهد إبرام العديد من مذكرات التعاون واتفاقيات الشراكة سواء على الصعيد المحلي أو على صعيد المنطقة، وشملت العديد من القطاعات والخدمات التي تهم العملاء".

وأشار أميري إلى "قيام مصرف عجمان مؤخراً بتوقيع عدد من اتفاقيات الشراكة ومذكرات التعاون مع مجموعة من أكبر الشركات ومزودي الخدمات في الدولة من بينها: صفقة التمويل الإسلامي التي عقدناها من "نور بنك" لتزويدنا بمبلغ 155 مليون دولار أميركي وبفترة سداد تمتد لعامين، حيث سيستخدم المصرف مبلغ التمويل الممنوح في إنجاز متطلبات مؤسسية عامة، بالإضافة إلى اتفاقية القرض المشترك التي تم توقيعها مع مصرف الهلال والتي ضمت عدداً من المصارف الإسلامية من داخل الدولة وخارجها، وغيرها الكثير من الاتفاقيات والمذكرات التي أبرمناها وتلك التي سنبرمها في المستقبل بهدف جعل التجربة المصرفية تجربة سهلة ومريحة لجميع عملائنا".

وأكد الرئيس التنفيذي لمصرف عجمان أن "قطاع الصيرفة الإسلامية في الدولة ما زال فتياً و قادراً على استيعاب المزيد من التطورات والتحديثات التي ستعمل على تعزيز استدامته ودفع عجلة نموه وهذا ما أتوقع أن نشهده خلال السنوات الخمس المقبلة".
ونوه أميري بما يشهده سوق التمويل الإسلامي في الدولة من حركة تنافسية كبيرة ومتزايدة وخصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم في وقت سابق، و ما يشهده كذلك من زيادة ملحوظة في قاعدة عملائه من الأفراد والشركات على حد سواء ومن تحول قوي من قبل العملاء نحو الخدمات المصرفية الإسلامية حتى من قبل العملاء غير المسلمين.

وأرجع ذلك إلى النمو الهائل الذي شهده القطاع خلال السنوات الماضية بالإضافة إلى ما تتمتع به الصيرفة الإسلامية من أمان نسبي مقارنة بعمليات الصيرفة التقليدية ما أدى إلى زيادة حجم المنافسة في هذا القطاع سواء بين المصارف الإسلامية أو حتى بين البنوك التي تعتمد نظام الصيرفة التقليدية، حيث بدأت هذه البنوك بإطلاق نوافذ تقدم من خلالها خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية، موضحاً أن ذلك لا يعني البنوك المحلية فحسب، بل يشمل أيضاً مجموعة البنوك الإقليمية والدولية العاملة في الدولة حيث انتهجت هي الأخرى هذا المنهاج ما أدى إلى زيادة حجم المنافسة أكثر فأكثر.

جهود لجنة الصيرفة الإسلامية

من جهته أشاد أمجد نصر، رئيس الرقابة الشرعية، في بنك نور، بجهود لجنة الصيرفةالإسلامية في تعزيز استدامة نمو هذا القطاع، خاصة فيما يتعلق بتقديم المقترحات الخاصة بتطوير الأنظمة والتشريعات والبيئة القانونية والتي تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة للصيرفة الإسلامية وتميزها عن الصيرفة التقليدية من خلال تقديم المقترحات للجهات ذات العلاقة وأهمها المصرف المركزي .

كما نوه كذلك بالخطوات والجهود الملموسة نحو العمل على استخدام معايير شرعية موحدة وسد الفجوة في الاختلافات في التباين بين المصارف، بالإضافة إلى جهود العمل نحو إنجاز عقود موحدة أو متقاربة إن أمكن وخصوصاً لمنتجات الأفراد ، فضلاً عن جهود تأسيس هيئة شرعية عليا على مستوى الدولة ووضع مقترحات لآلية عملها.

محمد أميري
الرئيس التنفيذي لمصرف عجمان

40 عاماً من الخبرة،
تتجلى في الإطلالة
الجديدة للعمل المصرفي
الإسلامي العالمي.

منذ أربعين عاماً، قدم بنك دبي الإسلامي للعالم نموذجاً جديداً للعمل المصرفي مبنياً على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية. وها نحن اليوم نميط اللثام عن هويتنا المؤسسية الجديدة والمعاصرة التي تعكس بكل جوانبها رؤيتنا البعيدة وانتشارنا العالمي الواسع.

بنك دبي الإسلامي
Dubai Islamic Bank
الطريق الأمثل للعمل المصرفي

www.dib.ae

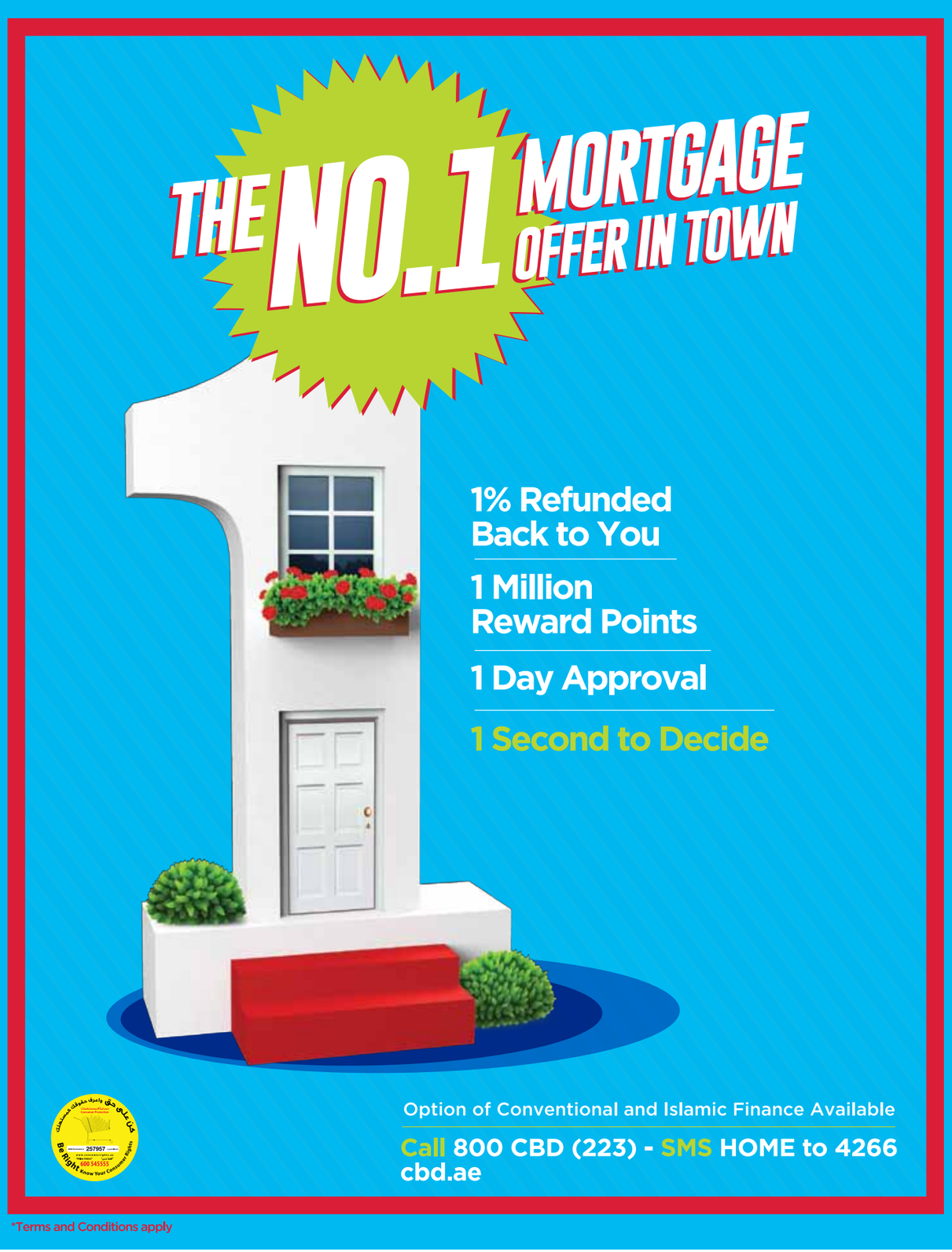

الشركات الصغيرة والمتوسطة...

حلول التمويل وخيارات بناء الثقة

أولت قيادتنا الرشيدة اهتماماً كبيراً بالشركات الصغيرة والمتوسطة وحشدت لها موارد كبيرة وأنشأت صناديق ومؤسسات لدعمها وتوفير كافة عوامل نجاحها وبما يلبي طموحات أصحابها ويصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.

وانسجاماً مع هذا التوجه، شكل اتحاد مصارف الإمارات لجنة تضم مجموعة من كبار المتخصصين من ممثلي المصارف العاملة في الدولة، تتمثل مهمتها في التعاون من أجل إيجاد حلول تساعد في تعزيز الدعم المقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توحيد جهود كافة المصارف لتحفيز نمو تلك الشركات ومساعدتها في التطور والاستمرار بشكل خاص، ولتلبية تطلعات هذا القطاع الحيوي بشكل عام.

ومما لا شك فيه أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعد بمثابة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني والعمود الفقري للبنية التحتية لبيئة الأعمال، حيث يصنف ما نسبته 92 % من الشركات في دولة الإمارات، ضمن فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتسهم في توظيف أكثر من 80 % من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص.

وعلى الرغم من أن الاقتصادات المتقدمة قد سبقت غيرها من الدول باحتضانها الشركات الكبيرة، فأنها اهتمت أيضاً بالشركات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به هذه المنشآت في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فاستطاعت أن تنقلها من "المحلية" إلى "العالمية".

وطبقاً للتقارير الدولية، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تستأثر بنسبة تتراوح بين 50 % و80 % من مجموع العمالة في أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة. وفيما يتعلق بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فتصل إلى 65 % في اليابان، و50 % في ألمانيا، و45 % في الولايات المتحدة.

كذلك يشار في هذا السياق إلى أن النهضة الصناعية لليابان قد بنيت أساساً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة وليس على الشركات الكبيرة التي تغزو العالم اليوم، حيث بلغت نسبة الاعتمادية على تلك المنشآت 99.7 %، وتشكل حوالي 82 % من إجمالي القوة العاملة.

ويتكرر ذات المشهد في الاقتصادات الناهضة، ففي الصين-على سبيل المثال-تسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يقارب 60 % من الانتاج الصناعي المحلي، وتستأثر بما يقارب 75 % من القوة العاملة في البلاد لاسيما في ظل الدعم اللامحدود الذي تتلقاه هذه المنشآت من الحكومة وفي هذا السياق أثنى اتحاد مصارف الإمارات على الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة في سبيل مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النجاح، إذ نص قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي تم إطلاقه بداية العام الجاري، على تأسيس مجلس متخصص للإشراف على عمل تلك الشركات ودعمها.

كذلك، وفي إطار الجهود الرامية لدعم هذا القطاع، استضاف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ندوة خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة مؤسسات أخرى بما فيها "صندوق خليفة" و"مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة" و"مؤسسة التمويل الدولي"، وغير ذلك لدعم أصحاب تلك الشركات من خلال التدريب وصقل المهارات وتوفير الدعم المالي.

ومن منطلق حرص القطاع المصرفي في دولة الإمارات على تلبية عمليات التمويل اللازمة لهذه الشريحة الواسعة من الشركات، لم يقتصر دعم المصارف على الجانب المالي فحسب، بل سعت إلى تقديم الدعم غير المالي، كالتدريب وتوفير فرص التواصل وبناء العلاقات بين أصحاب

FOLLOW US

بنك دبي التجاري Commercial Bank of Dubai

nbf

Your appreciation
is our inspiration.

– Best Corporate Advisory Service
– Best SME Customer Service
– Best SME Trade Finance Offering
– Best SME Internet Banking Service
– Best Treasury Management

National Bank of Fujairah's exceptional performance at the 2015 Banker Middle East Product Awards is not just further proof of our dedicated business focus, deep local insight and extensive industry expertise. It is a tribute to our longstanding clients, who have stood by us year after year, as we grew from strength to strength.
To all our valued customers, we thank you once again for your trust, partnership, and support.

In good hands

www.nbf.ae

هذه المشاريع ، وتخصيص إدارات فنية مستقلة لتقديم خدمات مصرفية متكاملة تلبي الاحتياجات المتنوعة والمتزايدة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل هذه الإدارات على تطوير حلول ميسرة وفعالة بتكاليف مناسبة للمعاملات المالية لجميع الشركات الوطنية والأجنبية التي تدير أعمالها في قطاع الشركات الصغيرة إضافة إلى تقديم المشورة والدراسات الخاصة بكل مشروع وكيفية إنجازه وتحقيقه لعوائد مميزة .

وبشكل عام، تتطلع المصارف إلى ما يثبت قدرة الشركات على النمو وتحقيق الازدهار، والذي يظهر بعد اكمال عامها الأول أو الثاني، لتتوفر لديها المؤشرات الكافية إلى أنها تتمتع بالهيكلية المناسبة التي تضمن استمراريتها ونجاحها، قبل منحها التمويل اللازم. من هذا المنطلق، يتوجب على الشركات الناشئة، في أول سنة أو سنتين من إنشائها وقبل أن يتم تصنيفها رسمياً كشركات صغيرة أو متوسطة، أن تبني سجلاً ناجحاً وعلاقات وطيدة مع المصرف الذي تختاره كي تحظى بثقته ودعمه وتستفيد من خدماته المصرفية والاستشارية، ما يمكن المصارف من اتخاذ قرارات مدروسة بشأن إقراضها.

ويحتاج رواد الأعمال الشباب إلى المزيد من المعرفة حول متطلبات وكيفية تمويل البنوك لمشاريعهم الناشئة، إذ بالتأكيد تتوفر لدى البنوك الرغبة والاستعداد لتقديم التمويل والدعم اللازمين لتلك الشركات، ولكن، لكي يتحول المشروع الناشئ إلى شركة صغيرة ومن ثم متوسطة حتى كبيرة، من الضروري للغاية بناء علاقة متبادلة شفافة ومفتوحة بين هذه الشركات والبنوك منذ البداية.

وينبغي كذلك على الشركات الصغيرة إدارة أعمالها بشكل يساعدها في بناء قاعدة متينة تمكنها من تحقيق نمو مستدام في المستقبل، وعدم التسرع في اتخاذ خطوات متعددة في آن واحد والعمل على توزيع استثماراتها وتنفيذ خطط نموها تدريجياً. وليس شرطاً الاقتداء، في هذا الخصوص، بتجربة بعض الدول الأخرى، مثل سنغافورة على سبيل المثال، حيث تباع الشركات الصغيرة والمتوسطة الناجحة خلال فترة متوسطها ثلاثة أعوام، ليعيد رواد الأعمال الكرة مرة أخرى لإطلاق مشاريع جديدة، على الرغم من أنه لا مانع أن يكون هذا الخيار ضمن الاستراتيجية الشاملة لهذه الشركات في دولة الإمارات فذلك يتيح لرواد الأعمال الناجحين تكرار الإنجازات التي حققوها بما يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

دور رئيسي للمصارف

ويؤكد مهدي كيلاني، رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأعمال في مصرف أبوظبي الإسلامي، ورئيس لجنة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اتحاد مصارف الإمارات، أهمية الدور الرئيسي الذي تلعبه المصارف في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة، مشيراً إلى أن هذا الدور لا يقتصر فقط على الجانب المالي فحسب، بل سعت إلى تقديم الدعم غير المالي، كالتدريب وتوفير فرص التواصل وبناء العلاقات بين أصحاب هذه المشاريع.

وأضاف "نأخذ هنا على سبيل المثال مصرف أبوظبي الاسلامي، حيث عمل وبالتعاون مع موقع "زاوية" على إطلاق منصة "قلب الأعمال" (BusinessPulse)، وهي بوابة إلكترونية مبتكرة تهدف إلى تقديم المشورة الكاملة والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتقدم هذه المنصة كافة المعلومات الأساسية، وقصص النجاح، وفرص التواصل، والمشورة للأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الدولة، وتعمل أيضاً على تزويد أصحاب الأعمال والمشاريع بمعلومات عن كافة الأمور المتعلقة بأعمالهم اليومية، ودعمهم وإرشادهم نحو تحقيق النمو على المدى الطويل، ومساعدتهم في رسم استراتيجيات التوسع.

ومن السمات الرئيسية لهذه البوابة، احتواؤها على مكتبة تشمل بعض الأمثلة الحية ومقاطع فيديو لرجال الأعمال الناجحين. وتضم أيضاً قسماً خاصاً يمكّن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التعرف والتواصل مع شركاء الأعمال المحتملين والتفاعل مع أقرانهم وغيرهم من خبراء القطاع".

وأشار كيلاني إلى أنه "من جهة أخرى، شهد العام 2014 ارتفاعاً في مستويات الدعم المصرفي المقدّم لهذا القطاع الحيوي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الدعم بالنمو، وخاصة بعد تشكيل لجنة معنية بشؤون المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تم الانتهاء من تصنيف وتعريف هذه الفئة من المشروعات".

إطار عمل لتقييم الاحتياجات المالية

من جهته قال بهاريهان علي، رئيس الخدمات المصرفية التجارية في بنك الفجيرة الوطني " كون البنك عضواً فاعلاً في اتحاد مصارف الإمارات، حظينا بشرف المشاركة في جهود لنشر التوعية والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات".

وأضاف أنه "علاوة على الحوار المهم بين المصارف الذي أطلقته لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يشارك بنك الفجيرة الوطني كعضوً فيها، حول أفضل السبل لدعم طموحات المؤسسات الصغيرة، فقد وضعت أيضاً أساساً لإطار عمل يساعد المصارف في تقييم الاحتياجات المالية لتلك المؤسسات وتلبيتها بشكل أفضل.

وأشار إلى أنه " ومن جهة أخرى، عملت مع الهيئات الحكومية المعنية ووسائل الإعلام لنشر التوعية بين رواد الأعمال حول أهمية نشر الثقة داخل المجتمع المصرفي. ومن جهتنا، قدّمنا الاقتراحات حول معالجة أبرز المسائل، انطلاقاً من خبرتنا مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

واختتم بالقول "يُعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أولويات الدولة الاستراتيجية. وبصفتنا أحد كبار داعمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتطلّع إلى العمل مع اتحاد مصارف الإمارات لدعم نموها".

إرساء معايير الشفافية في الممارسات الإقراضية

الاتحاد للمعلومات الائتمانية... الجدارة مفتاح الثقة

لعلّ من أهم عناصر البنية التحتية للقطاع المالي إلى جانب أنظمة الدفع والتسوية وأنظمة الإقراض المضمون، هي أنظمة الاستعلام الائتماني وتبادل المعلومات الائتمانية التي تعززت أهميتها إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، سواء من حيث عزوف بعض المؤسسات المالية عن الإقراض لضعف المعلومات المتوفرة عن العملاء، أو من خلال ما تفرضه التعديلات على المبادئ والمعايير الدولية وخاصة اتفاقية بازل 3 والمتطلبات الجديدة للسيولة، من أهمية للمعلومات الائتمانية في تقييم المخاطر وتحديد جودة الأصول.

وتلعب أنظمة الاستعلام الائتماني دوراً بالغ الأهمية في توفير البيانات المفصلة اللازمة لمساعدة المؤسسات المالية في ضبط المخاطر الائتمانية والتعرف بشكل دقيق على درجة الخطر التي يشكلها كل عميل، وما يرتبط بذلك من تراجع في القروض المتعثرة وتحسين شروط الائتمان لفائدة العملاء الملتزمين.

ولا يقتصر الأمر فقط على إنشاء أنظمة للاستعلام الائتماني كفؤة من أجل الوصول لصناعة ائتمانية متقدمة، بل يتطلب ذلك مراجعة وتطوير القواعد والأنظمة لدى المؤسسات المالية لتسهيل وتسريع عملية اتخاذ قرار الموافقة على الائتمان، والقدرة على إطلاق خدمات ذات قيمة مضافة تساعد في تلبية احتياجات كل فئات العملاء. وأخيراً يبقى من المهم، في إطار تطوير نظم المعلومات الائتمانية، ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيانات الشخصية وأمن الأنظمة من أي خروقات قد تؤثر على ثقة المتعاملين في هذه الأنظمة.

ومن هذا المنطلق يشكل إطلاق شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية تحولاً لافتاً في مستوى الكفاءة والشفافية في مجال الإقراض، كونها ستشكل شبكة أمان للقطاع المصرفي بوجه عام والخط الرئيسي للبنوك أمام المخاطر وللعملاء ضد التعثر.

ويتوقع مصرفيون أن تسهم المعلومات والتقارير الائتمانية سواء للأفراد أو الشركات والتي بدأت شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، في إصدارها في دولة الإمارات العربية المتحدة، في أحداث نقلة نوعية في جودة الإقراض.

وحققت شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية منذ انطلاقها عدداً من الخطوات النوعية حيث قامت بتحميل 90 % من البيانات الائتمانية الخاصة بالأفراد للـعامين الماضيين والتي وفرتها البنوك والمؤسسات المالية. كما تشمل قاعدة بيانات الشركة حالياً بيانات ائتمانية لـ 2.8 مليون فرد بما يعادل 97 % من إجمالي البيانات الائتمانية للأفراد في الدولة وأيضاً 6 ملايين تسهيل ائتماني للأفراد في الدولة.

وبلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية التي قدمت البيانات الائتمانية الخاصة بعملائها للشركة 43 بنكاً ومؤسسة مالية في حين وصل عدد المشتركين بخدمات شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية إلى 29 بنكاً ومؤسسة مالية.

كما تتضمن المعلومات الموجودة في التقارير التجارية للشركات المسجلة في دولة الإمارات العنوان الكامل للشركة، وتفاصيل ملكيتها، والتسهيلات الائتمانية التي تستخدمها، والتسهيلات الائتمانية التي اقترضتها الشركة، بالإضافة إلى سجل الدفعات الائتمانية المترتبة على الشركة خلال ال 24 شهراً الماضية.

وستكمن هذه التقارير الشركات في الإمارات من تحديد صحة المعلومات التي يمتلكها البنك عنها. وتعد هذه العملية على درجة بالغة من الأهمية نظراً لضرورة معرفة السجل الائتماني للشركة لحصولها على تسهيلات أفضل من البنوك أو المقرضين أو مزودي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تسهيل حصول الشركة على رأس المال الذي تحتاجه.

> يشكل إطلاق شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية تحولاً لافتاً في مستوى الكفاءة والشفافية في مجال الإقراض

وتعد شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، ثمرة شهور عديدة من التخطيط والعمل الدؤوب من جمع البيانات القيّمة حول التاريخ الائتماني وسلوك السداد لكل فرد يمتلك حساباً مصرفياً لدى أحد المصارف العاملة في الدولة.

ولعب اتحاد مصارف الإمارات دوراً فعالاً في الإطلاق الناجح للشركة عبر فريق العمل الذي شكل من المصارف منذ البداية لذلك الغرض، سواء من خلال تشجيع أعضائه على التعاون مع الشركة أو من خلال مناقشة وحل القضايا العالقة التي ظهرت مع قرب اكتمال المرحلة الأساسية الأولى من المشروع.

وفيما يعتقد البعض بأن وجود شركة متخصصة في توفير التقارير الائتمانية سيفيد المصارف فقط، فإن الواقع يشير إلى أن التقارير التي تقدمها الشركة ستعود بالفائدة على العملاء وكذلك الاقتصاد الوطني على حد سواء.

ففي الوقت الذي سيكون لدى المصارف، مع توفر التقارير الائتمانية، رؤية أكثر وضوحاً حول الجدارة الائتمانية للعملاء وسجلهم الائتماني، بحيث تصبح المصارف أكثر ثقة ومعرفة في تقييم المخاطر وتحديد مدى قدرة عملائها على الوفاء بالتزاماتهم المالية، وبالتالي اتخاذ قرارات الإقراض بشكل مدروس، ستسهم هذه التقارير في جعل عملية الإقتراض أقل تكلفة على المدى الطويل، بالنسبة للعملاء، إذ سيتم تحديد معدلات أسعار الفائدة وفقاً للجدارة الائتمانية للعميل.

ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل سينعكس كذلك إيجاباً على الاقتصاد الوطني من خلال تحسن جودة الأصول لدى المصارف، ما يعمل على تحفيز المصارف على الإقراض للعملاء لتلبية احتياجاتهم وبالتالي تنشيط عجلة الاقتصاد.

ووفقاً لنائب رئيس أول ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الاتحاد الوطني، أشرف محمد بيبرس، تعد شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية مبادرة استراتيجية من حكومة الإمارات لرفع مستوى الكفاءة والشفافية في مجال الإقراض عن طريق إنشاء بيانات مجمعة للقروض على مستوى الدولة، فالتقارير الائتمانية التي تصدرها ستساهم في تكوين قاعدة وافية من البيانات عن المقترضين وسابقة معاملاتهم المصرفية مما يؤدي إلي تيسير اتخاذ قرارات الإقراض من قبل البنوك وتقليل المخاطر الائتمانية.

وأوضح بيبرس، أنه "ونظراً لتوافر تلك البيانات الائتمانية لكافة البنوك فإن هذا سيدفعها إلى ابتكار منتجات جديدة وتحسين مستوى خدماتها المصرفية لجذب عملاء جدد إليها مما يؤدى إلى خلق سوق تنافسي يعود بالنفع على المقترضين والمقرضين على حد سواء وكذلك رفع مستوى الأداء المصرفي بالدولة.

أما مدير الخدمات المصرفيّة في سيتي بنك للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دينيش شارما، فيتوقع لشركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية أن تلعب دوراً محورياً في تطوير القطاع المصرفي، والمساهمة في انتظام المحفظة الائتمانية للأفراد وللأسر.

وقال "مما لا شك فيه سيكون لإطلاق شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية والاستخدام الكثيف لقاعدة بياناتها، مردود إيجابي على شفافية الممارسات الإقراضية وبالتالي المساهمة في زيادة الحماية للمقترض".

وثمن شارما من جهة أخرى، دور اتحاد المصارف في انطلاقة الشركة وفي التعامل البناء مع المقترحات والتوصيات التي طرحتها المصارف لضمان سلاسة عملها بما يضمن مصالح العملاء وتطبيق مبادئ التمويل المسؤول.

وأكد أن تسارع استخدام امكانيات وخدمات شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية من قبل كافة المصارف العاملة في الدولة سوف يساهم في ارتقاء النظام المصرفي وسيوفر موارد ائتمانية عالية الجودة لكافة شرائح العملاء من الأسر و الأفراد.

إلى ذلك أكد رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد في راك بنك، إيان هودجز، على الفوائد العديدة لشركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، التي ستتيح تقديم صورة شاملة عن الوضع والسجل الخاص بالعميل.

ونوه هودجز، بتعاون "اتحاد مصارف الإمارات"، من خلال "لجنة الخدمات المصرفية للأفراد" التابعة له، بشكل وثيق مع "شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية"، وذلك لضمان تلبية متطلبات جميع الأطراف ومواصلة هذا الحوار البنّاء.

وتوقع أن يكون لشركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية على المدى الطويل، تأثير إيجابي على البنوك التي ستتمكن من إجراء تقييم شامل للمعلومات المتاحة، مما سيفضي إلى اتخاذ قرارات نهائية أكثر فاعلية حول عمليات الإقراض، مشيراً إلى أنه ومع استمرار الشركة في تطوير خدماتها الأخرى، ستتمكن البنوك من الاطلاع الدائم على الوضع المالي للعملاء، وضمان انسجام الخدمات المقدّمة لهم مع هذه المعايير، حيث سيتمكن العملاء ممن يمتلكون سجلات ائتمان قوية الاستفادة أيضاً من التكاليف المخفضة، خصوصاً وأن البنوك تتنافس للاستئثار بأعمال منخفضة المخاطر.

بدوره أشار توني جرهام، نائب رئيس تنفيذي – الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي المتحد، إلى أن وجود مكتب معلومات ائتمانية يقدم خدمات شمولية تغطي كافة الشرائح التجارية للبنوك، سيساعد في الحد من المخاطر وتعزيز جودة الأداء، حيث سيُسهم توافر معلومات مفصلة عن العملاء بمجرد الضغط على زر واحد في تسريع زمن إنجاز العمل بدون المساومة على جودة الائتمان. وفيما سيكون التأثير الواضح لهذه العملية هو تصنيف العملاء بموضوعية من حيث درجة المخاطرة، فإن المساهمة الأهم لهذا المكتب ستتمثل في تحسين جودة الاكتتاب، وخفض المخصصات بما يقود بالنهاية إلى زيادة ربحية البنوك.

وقال" إننا سعداء بإطلاق شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية – وأشعر بأنها ستمنح البنوك ثقة متجددة لتوسيع منتجاتنا وخدماتنا إلى عملائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتحول إلى شريك فعال في تحقيق الرؤية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز هذا القطاع الحيوي".

كن واثقاً.
كن الأول.

الثروة هي القدرة على تحقيق ما تتطلّع إليه. في بنك الخليج الأول نعمل على تحويل أهدافك إلى واقع ملموس. كما نركز على حماية ثرواتك وتنميتها من خلال خبراتنا واستراتيجيتنا الاستثمارية ليزخر المستقبل بالخيارات المثمرة.

إدارة الثروات عالميا – خدمات مصرفية للشركات – حلول مصرفية للأفراد
معاملات مصرفية – خدمات تمويل – خدمات استشارية – أسواق عالمية – حلول مصرفية إسلامية

الإمارات العربية المتحدة – قطر – الهند – سنغافورة – هونج كونج – كوريا الجنوبية – المملكة المتحدة – ليبيا
www.fgb.ae

بنك الخليج الأول
FGB WEALTH

As one of the most stable corporate banks in the UAE, Bank of Sharjah has built relationships with some of the region's largest businesses, striving to offer the most solid, dependable and long-run banking solutions.

بنك الشارقة
Bank of Sharjah
your partner in progress

HEAD OFFICE: SHARJAH • **BRANCHES:** GARHOUD - DUBAI MEDIA CITY - ABU DHABI - AL AIN PRIVATE BANKING WEALTH MANAGEMENT: DUBAI MOTOR CITY www.bankofsharjah.com

التوطين في القطاع المصرفي...

مبادرات واستراتيجيات جديدة للانتقال من الكم إلى الكيف

بينما تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة طريقها نحو تحقيق المزيد من التوسع والنمو، فإن التركيز والاهتمام اللذين توليهما الدولة لتوفير التشجيع المناسب والفرص الملائمة لمواطنيها بشأن طموحاتهم في العمل لم يكونا أكثر أهميةً عما هما عليه الآن.

ويعد القطاع المصرفي الإماراتي بلا أدنى شك أحد أبرز القطاعات المستقطبة للكفاءات والكوادر البشرية المواطنة بعيداً عن القطاع الحكومي، كونه يمثل أحد الخيارات المفضلة بالنسبة للمواطنين الذين اختاروا العمل في القطاع الخاص، وهو ما تؤكده الأرقام التي تشير إلى استحواذ القطاع المصرفي على أكثر من نصف العاملين في القطاع الخاص.

وتواصل البنوك العاملة في الدولة العمل على رفع نسبة المواطنين بين كوادرها البشرية بما يتماشى مع أهداف سياسة التوطين ويلبي متطلبات خطط التنمية البشرية المستدامة في الدولة، اذ لا يكاد يمر أسبوع دون أن يعلن مصرف ما عن برنامج جديد، سواء لتوظيف المزيد من المواطنين أو تطوير قدرات موظفيه عبر برامج تدريبية مناسبة، وقيام مصارف أخرى بإنشاء أكاديميات ومدارس لتأهيل المواطنين ومساعدتهم في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم المهنية في القطاع المصرفي.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات إلا أنه مما لا شك فيه فإن تحديات عملية التوطين لا تزال عديدة وتحديداً فيما يخص القطاع المصرفي، مما يتطلب العمل على ابتكار وانتهاج استراتيجيات ومبادرات جديدة من شأنها أن تواكب المتغيرات التنافسية، و تعزز التوطين في القطاع كيفاً وليس كماً، فزيادة العدد ليس المقياس الوحيد للنجاح، إذ أن الأهم من ذلك قدرة الكوادر البشرية الإماراتية على إثبات جدارتها وارتقاء المسار الوظيفي من خلال اعتلاء المناصب القيادية العليا في المؤسسات المصرفية.

وبات هناك قناعة بأن الكثير من التقدم قد تم احرازه على هذا الصعيد حتى الآن سيما أن هناك عدداً من المصارف اليوم تدار كافة فروعها من قبل كفاءات إماراتية، وأن نسبة متنامية من كبار المسؤولين التنفيذيين فيها من مواطني دولة الإمارات.

ومما لا شك فيه أن القدرة على الاحتفاظ بالكوادر المواطنة المتميزة تعد كذلك من المقاييس المهمة الأخرى لنجاح جهود التوطين، سيما وأن الاحتفاظ بتلك الكوادر، سواء في القطاع المصرفي أو غيره من القطاعات الاقتصادية، شكل تحدياً بالنسبة للمؤسسات، وخاصةً في ظل مستويات النمو الاقتصادي التي تشهدها حالياً دولة الإمارات.

وعلى الرغم من أن عدد الرؤساء التنفيذيين المواطنين في القطاع المصرفي هو الأكبر مقارنة مع أي قطاع اقتصادي آخر في الدولة، إلا أن هناك حاجة لزيادة

عدد الكوادر البشرية المواطنة ضمن المناصب الإدارية العليا. وإذا تحققت الأولويات أعلاه، تصبح الأرقام أقل أهمية لقياس مدى النجاح في تحقيق أهداف سياسة التوطين، ليتحول النجاح المهني إلى العامل الأقوى في جذب وتشجيع الآخرين للعمل في القطاع المصرفي.

وفي حين أن اتحاد مصارف الإمارات كان ويبقى من أكثر الحريصين على دعم التوطين وتشجيع الكوادر البشرية المواطنة للانضمام إلى هذا القطاع الحيوي، فإنَّ كافة أعضاء اتحاد مصارف الإمارات، يبحثون بشكل دائم عن أفضل المواهب والكفاءات البشرية لتعيينها.

ويقترح اتحاد المصارف 3 أولويات أمام المصارف لتعزيز إقبال المواطنين على العمل فيها، أولاً : أنه يجب على المصارف إطلاق مبادرات جديدة لاستقطاب أفضل الكوادر المواطنة وتمكينها من تحقيق النجاح المهني في القطاع المصرفي.

وثانياً: استكمالاً للأولوية السابق ذكرها، لا بد للمصارف من تعزيز تنافسية وجاذبية بيئات العمل فيها ما يمكنها من استقطاب والاحتفاظ بأفضل الكوادر البشرية المواطنة، خاصة المؤهلين لبلوغ مناصب عليا، وليس من خلال الحوافز المالية فحسب، بل من خلال جعل العمل في القطاع المصرفي خياراً مفضلاً للمواطنين. أما ثالثاً: وربما الأكثر أهمية، تكمن بإبراز العدد المتنامي للمواطنين الذين تمكنوا من الوصول إلى أعلى المناصب.

تنمية وتعزيز المهارات

ويقول إيهاب حسن، مدير عام تنفيذي ورئيس مجموعة الموارد البشرية ببنك أبوظبي الوطني "تعتمد استراتيجية التوطين التي يتبناها بنك أبوظبي الوطني على خطة بعيدة الأمد لاستقطاب وتطوير مهارات الكوادر المواطنة في مجال الخدمات المصرفية والمالية والمحافظة عليهم"، مشيراً إلى أن التنمية تشكل أساس هذه الاستراتيجية، لذا يقدم البنك عدة مبادرات تهدف لتنمية وتعزيز مهارات الكوادر الوطنية في مختلف المراحل وخطة للتطوير المهني مثل "المصرفي المحترف" و "أفضل50"والتي يحصل من خلالها الكوادر الوطنية الشابة على معرفة شاملة حول جميع عمليات وأعمال البنك والتدريبات اللازمة لتأهيلهم ليصبحوا من أبرز الكفاءات المصرفية والمالية وليسهموا بفعالية في تعزيز مسيرة التنمية في الإمارات".

ويلفت إيهاب حسن، إلى أنه "بالإضافة الى برنامج ماجستير العلوم المصرفية "آفاق" لخريجي وخريجات الجامعة وبرنامج "مستقبلي" لرعاية طلاب وطالبات المرحلة الجامعية وبرنامج "طموح" لرعاية الطلبة المتميزين أكاديمياً للدراسة خارج الإمارات. وتوفر جميع هذه البرامج وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم وتطلعاتهم".

استراتيجيات تواكب المتغيرات

بدورها قالت، إيمان جاسم، رئيس مجموعة الموارد البشرية بمصرف الشارقة الإسلامي،" مما لا شك فيه أن تحديات عملية التوطين عديدة وتحديداً فيما يخص القطاع المصرفي مما يجعلنا نتطلع لاستراتيجيات من شأنها أن تواكب المتغيرات التنافسية ومع تطلعات الأجيال الجديدة لنقود عملية توطين باستراتيجيات حديثة ونتائج ناجعة".

وأضافت "أؤمن دائماً بالتوطين النوعي، والذي لا يقتصر فقط على عدد المعينين بل يركز على جودة التعيين لتنشئة عناصر فعالة في القطاع المصرفي" ،مشيرة إلى أن" الركائز الأساسية للتوطين النوعي تكمن بدايةً في الاختيار النوعي في التعيين، ثم توفير بيئة عمل ترحب وتنمي الكوادر الوطنية، من المهم كذلك توفير أفضل سبل التدريب لتنمية مهاراتهم وفوق هذا كله الأخذ بيدهم نحو التطور الوظيفي لصنع محترفين من الكوادر الوطنية ليمثلوا قادة القطاع المصرفي في المستقبل".

وأضافت "يعد توفير سبل التطور الوظيفي المقننة من خلال برامج التطوير الوظيفي من أهم أسباب تفعيل التوطين في القطاع المصرفي والذي يتناسب مع طموحات وتطلعات الشباب حيث يرسم لهم ملامح الفرص القيادية مع صقل المهارات المهنية".

ولفتت إيمان جاسم إلى أن "من عناصر نجاح التوطين النوعي هي انتقائية الوظائف المهمة في القطاع المصرفي حيث نضع في عين الاعتبار توطينها من خلال برامج التطوير الوظيفي وهذا هو ما يمكن اعتباره توطيناً في القطاع المصرفي، ولهذا برأيي يعد احتساب نسب التوطين على مستوى الدرجات الوظيفية المختلفة ونوعيتها أفضل المعايير لتقييم عملية التوطين في القطاع المصرفي".

تعزيز المسيرة المهنية

من جانبها قالت، إيمان عبد الرزاق، نائب رئيس الموارد البشرية في بنك HSBC الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "بينما تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة طريقها نحو تحقيق المزيد من التوسع والنمو، فإن التركيز والاهتمام اللذين توليهما الدولة لتوفير التشجيع المناسب والفرص الملائمة لمواطنيها بشأن طموحاتهم في العمل لم يكونا أكثر أهميةً عما هما عليه الآن".

وأضافت "عملت الحكومة بشكل متواصل على دعم وتشجيع تحقيق طموحات المواطنين، حيث تبنت سياسة فاعلة ومتينة تعمل على دعم ووضع البرامج المميزة والسبل الملائمة لتوفير فرص العمل المناسبة لمواطنيها".

وأوضحت إيمان بعد الرزاق "نحرص في بنك HSBC الشرق الأوسط على دعم استراتيجية الدولة في مجال التوطين إلى جانب أن التوطين يمثل عاملاً أساسياً في استراتيجية أعمالنا في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن هذا المنطلق يقدم البنك عدداً من الخطط المنظمة على المدى الطويل صممت خصيصاً لتطوير وتنمية المسيرة المهنية للموظفين في شتى مجالات الأعمال المصرفية. ويتم دعم خطط التدريب والتطوير ببرامج إرشادية وتدريبية تعمل على التأكد على امتلاك الأفراد للمهارات الملائمة لغرض تحسينها وتطويرها مستقبلاً".

وأضافت "كما إننا نؤمن تماماً بضرورة اختيار الأشخاص المناسبين وتوليهم للأدوار والمناصب الصحيحة. حيث إن تعيين المواطنين الإماراتيين لمجرد ملء النسبة المخصصة لهم قد يشهد ارتفاعاً قصير الأجل من الناحية الإحصائية، ولكن احتمال حدوث معدلات ترك الموظفين المواطنين للعمل بشكل أعلى على المدى الطويل سيؤثر سلباً على أي فرص إيجابية مبدئية ومناسبة نظراً لإمكانية قيام بعض الأفراد بترك العمل والانتقال إلى بيئات عمل أكثر تشجيعاً".

ولفتت إلى أن التحدي الأكبر يكمن في استمرار الشخص بالعمل لدى القطاع الخاص، إذ أن قلة برامج التطوير المنظمة على المدى الطويل لا تزال تسهم في إعاقة الجهود الحثيثة التي تبذلها المؤسسات لتوظيف الإماراتيين والاحتفاظ بهم ضمن كوادرها.

واختتمت بالتأكيد على أن هناك توجهاً واضحاً ومتزايداً يظهر بأن المواطنين الإماراتيين لا يبحثون عن مجرد فرص للعمل وحسب، وإنما يبحثون أيضاً عن الفرص لتعزيز مسيرتهم المهنية لدى المؤسسات التي يعملون بها لتساعدهم في تطوير أنفسهم باستمرار على الصعيدين الشخصي والمهني.

> يعد توفير سبل التطور الوظيفي المقننة من خلال برامج التطوير الوظيفي من أهم أسباب تفعيل التوطين في القطاع المصرفي

سوق عمل مستدامة

إلى ذلك قالت مديرة الموارد البشرية في راك بنك، سوزان جاردنر، إنه" بات معروفاً أن تطبيق نسب التوطين عبر القطاع المصرفي لمجرد تطبيقها لم ينجح في دفع الجهود الفعلية الرامية إلى إيجاد سوق عمل مستدامة للكوادر الوطنية، أو تطوير فرص حقيقية للنمو المهني والتطوير الوظيفي".

وأضافت "ومع أن شرط زيادة مستويات التوطين لا يزال مهماً في إطار المساعي الحثيثة لرفع معدلات التوطين في القطاع المصرفي، إلا أن استراتيجية التوطين في "راك بنك" تركز على صقل مهارات الكوادر الوطنية، واستبقائهم، وتفعيل مشاركتهم بشكل أكبر، خاصة وأن هذا القطاع يوفر فرصاً إضافية للإماراتيين الطموحين الباحثين عن حياة مهنية ناجحة ومثمرة".

وأوضحت جاردنر "من خلال أكاديمية التدريب التابعة له، يحرص "راك بنك" على إثراء مهارات كوادره الوطنية الجديدة والحالية عبر توفير برامج تدريبية داخلية ذات أغراض خاصة ومحددة. علاوةً على ذلك، يتم دعم تخطيط التطوير الوظيفي والنمو المهني للموظفين الإماراتيين عبر استحداث مناصب وأدوار إشرافية ضمن أقسام الأعمال الرئيسية للبنك، وذلك لتزويد المديرين الطموحين بفرص ثمينة لصقل مهاراتهم القيادية والإدارية، تمهيداً لترقيتهم إلى مناصب أرفع ضمن البنك".

وأشارت إلى أنه "خارج إطار الأنشطة الداخلية للبنك، نواصل التزامنا الراسخ بدعم تنمية المجتمع المحلي، الأمر الذي نجسده عملياً من خلال رعاية برامج تعليمية ودراسية لطلاب الكليات والجامعات الإماراتيين. ونحن متحمسون جداً للبرنامج الذي أطلقه البنك مؤخراً لتزويد ذوي الاحتياجات الخاصة بفرص لإتمام برامج عملية تؤهلهم للتفرغ والعمل بدوام كامل في البنك".

واختتمت قائلة "نعمل على تطبيق إجراءات ملموسة في 3 مجالات أساسية، هي تطوير الكوادر الوطنية وتفعيل أدوارها والعمل على استبقائها، إلى جانب الالتزام المتجدد لإدارة البنك بتحقيق أهداف التوطين على أكمل وجه. وفي الحقيقة، هذا ما يميز جهودنا الرامية إلى تعزيز قوة العمل الإماراتية في البنك".

THREE PRESTIGIOUS AWARDS.
COUNTLESS WAYS OF SERVING YOU BETTER.

Banker MIDDLE EAST PRODUCT AWARDS • 2015 • UAE

Voted:
UAB Rewards, 'BEST LOYALTY PROGRAMME'
UAB Infinite Card, 'BEST PREMIUM CREDIT CARD'
UAB FC Barcelona Card, 'BEST CO-BRANDED CREDIT CARD'

While we proudly accept the recognition of our dedication to deliver industry leading products and services, our customers remain our most important focus.
These awards only serve to drive us to achieve new levels of customer satisfaction.

Can your bank do this? **At UAB we can.**

Talk to us today
800 474
uabwecan.ae

LET'S GROW

United Arab Bank is licensed by the Central Bank of UAE.

البنك العربي المتحد
UNITED ARAB BANK

وثيقتا السلوك وحقوق العملاء...

نهج جديد للارتقاء بالممارسات المصرفية

أرست وثيقتا السلوك المصرفي وحقوق العملاء بعد اعتمادهما من اتحاد مصارف الإمارات نهجاً جديداً للارتقاء بالممارسات المصرفية في الدولة وذلك من خلال وضع المعايير المهنية والأخلاقية في صدارة أولويات التعامل بين البنوك وعملائها.

وفي الوقت الذي يواصل فيه القطاع المصرفي في دولة الإمارات تحقيق المزيد من التطور والتقدم في مختلف المجالات بداية من البنية التحتية التنظيمية والتشريعية وصولاً إلى كفاءة وجودة الخدمات والمنتجات المصرفية، بات الارتقاء بالمعايير المتبعة في السلوك المصرفي وخدمة العملاء أحد المكونات الأساسية في حركة التطور والازدهار التي يشهدها القطاع المصرفي بالدولة.
وترسيخاً لهذه الغاية، اعتمد اتحاد مصارف الإمارات في سبتمبر العام 2013 وثيقة السلوك المصرفي، وهي وثيقة طوعية لكافة المصارف الأعضاء، تحدد مستويات الأداء المتوقعة من المصارف فيما يتعلق بتقديم خدماتها المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة بما يساعد في تعزيز الثقة ونشر أفضل الممارسات في القطاع ككل. وتغطي الوثيقة مسألتي الإفصاح ومبادئ السلوك، مثل مسؤولية المصرف في الإفصاح عن الشروط والأحكام والرسوم والتكاليف والمعلومات الأخرى المتعلقة بالخدمات المصرفية.

وتوضح الوثيقة متطلبات المعايير المهنية المتوقعة من جميع البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات عبر مجموعة واسعة من السمات والممارسات التي تشمل مختلف المجالات المهنية مثل الإدارة والتحكم والعلاقات بين المصارف، والسلوك المهني في السوق ومع العملاء والعلاقة مع المصرف المركزي وتنمية وتطوير الكوادر المصرفية المواطنة.

وعلى الرغم من أن الوثيقة لا تعتبر ملزمة للبنوك الأعضاء قانونياً إلاّ أنها تحدد المعايير المهنية التي يتوجب على جميع البنوك العاملة في دولة الإمارات الالتزام بها وتطبيقها في تعاملاتها مع كافة الجهات المعنية بغية تشجيع المنافسة العادلة فيما بينها لتطوير وترسيخ مكانة القطاع المصرفي في الدولة، وتقع مسؤولية الامتثال لبنود الوثيقة على عاتق كل مصرف بشكل فردي.

كما اعتمد اتحاد مصارف الإمارات، كذلك في شهر فبراير الماضي، "وثيقة حقوق العملاء" والتي تتضمن مجموعة من التوجيهات حول معايير خدمة العملاء المتوقعة من المصارف، والتي تحتوي على تفاصيل متعلقة بمسؤوليات العملاء وواجباتهم تجاه المصارف، بما يضمن حصولهم على المنتجات والخدمات الملائمة والآمنة التي تلبي متطلباتهم.

أندريه الصايغ
الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الأول

وإذ يتمثل الهدف الرئيسي من إطلاق "وثيقة السلوك المصرفي" مواصلة في رفع المعايير المهنية للممارسات المصرفية بين المصارف وتشمل تعزيز ثقة العملاء في القطاع المصرفي في الدولة، فإن وثيقة حقوق العملاء تسلط الضوء على معايير خدمة العملاء ومسؤوليات العملاء لتمكين المصارف من خدمتهم بأكثر الطرق فاعلية. وتعكس هاتان الوثيقتان المعايير المهنية التي يسعى القطاع المصرفي في الدولة جاهداً لتحقيقها.

وتعكس معايير "وثيقة حقوق العملاء" أرقى الممارسات العالمية في القطاع، حيث تشمل مسؤولية كافة المصارف الأعضاء التركيز على كافة العملاء ودعمهم وتعزيز التواصل معهم، والاستماع إلى متطلباتهم الشخصية وفهمها، وتقديم منتجات ملائمة لهم بما يلبي هذه المتطلبات. كما تشمل القوانين والأنظمة التي يجب على المصارف التقيد بها، ضرورة التعامل مع الاستفسارات والشكاوى بفعالية وبشكل فوري، والحفاظ على سرية معلومات كافة العملاء. وتتمثل مسؤوليات العملاء تجاه المصارف الأعضاء في الاتحاد في مساعدة موظفي المصارف على فهم احتياجاتهم ومتطلباتهم بوضوح من خلال توفير المعلومات المطلوبة شفوياً أو كتابياً، وتقديم معلومات صحيحة ودقيقة للمصارف بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بالهوية والوضع المالي، والحفاظ على سرية معلوماتهم الشخصية بما في ذلك أرقام الحسابات ورموز التعريف الشخصي وغيرها من الأرقام السرية.

وفيما تلتزم كافة المصارف الأعضاء في الاتحاد بأعلى المعايير الأخلاقية في معاملاتها، فإنها تمتلك كذلك معرفة واسعة بالسوق ومتطلباته، وتدرك جيداً أن كسب ثقة عملائها يمثل عاملاً أساسياً لنجاحها.
وتوفر الوثيقة للعملاء في دولة الإمارات صورة واضحة عن معايير الخدمة المتوقعة من مصارفهم، بغض النظر عن المصرف الذي يتعاملون معه في الدولة. كما توضح مسؤوليات العملاء وما يجب عليهم القيام به لضمان حصولهم على الخدمات التي تلبي احتياجاتهم وتلائم متطلباتهم، مع الحرص على الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بحساباتهم، والتأكد من فهمهم للشروط والأحكام المحددة في عقود المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة لهم."

وتؤكد "وثيقة حقوق العملاء" حاجة المصارف إلى تطبيق إجراءات فعالة في إدارة الشكاوى التي ترد إليهم من العملاء والتعامل بحكمة ومسؤولية مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية. وفي حين أن بعض المصارف تطبق معاييرها الخاصة فيما يتعلق بخدمة العملاء وتقديم المشورة لهم، والتي قد تكون مماثلة لوثيقة حقوق العملاء من حيث المضمون، إلا أن الوثيقة تهدف إلى توفير قاعدة يستند إليها القطاع المصرفي وتتضمن معايير الخدمة ومستوى الدعم المتوقع من المصارف.

وأكد الرئيس التنفيذي لـ "بنك الخليج الأول"، أندريه الصايغ، أن إطلاق اتحاد مصارف الإمارات لوثيقة السلوك المصرفي ووثيقة حقوق العملاء، يأتي في إطار سعيه لتحسين وتنظيم سبل التعامل بين المصارف والعملاء بما يؤدي إلى تعزيز كفاءة القطاع المصرفي والمالي في الدولة ودعم الاقتصاد المحلي.

وأضاف "تشكل وثيقة السلوك المصرفي مستنداً هاماً يضبط طبيعة العلاقة بين المصارف وعملائها، نظراً لما يتضمنه من مبادرات لتعزيز الشفافية في التعامل بين الطرفين، والتي تشتمل على سبيل المثال لا الحصر، تحديد الواجبات المترتبة على المصارف تجاه عملائها ضرورة الالتزام باتباع أفضل الممارسات المصرفية وتطوير قنوات التواصل معهم لتوفير الحلول الفعالة لاحتياجاتهم".
أما فيما يخص وثيقة حقوق العملاء، فقد استهدفت قاعدة عملاء المصارف وحددت واجباتهم تجاه مساعدة موظفي تلك المصارف وتوفير البيانات الدقيقة التي من شأنها تحسين مستوى الخدمات والحفاظ على سرية معلوماتهم الشخصية. وستسهم هاتان الوثيقتان أيضاً في رفع المعايير المهنية التي تتبعها المصارف لجهة تحسين نوعية الخدمة التي توفرها، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على أسس التعامل مع العملاء.

وقال الرئيس التنفيذي لـ بنك الخليج الأول "انطلاقاً من هويتنا المؤسسية الجديدة "كن الأول"، نطمح لأن نكون دائماً "الاختيار الأول" للعملاء في دولة الإمارات وخارجها، حيث نبذل جهوداً حثيثة بشكل متواصل لتعزيز الخدمات والمنتجات التي نقدمها لعملائنا ونتطلع دائماً إلى طرح عروض حصرية لهم في السوق المصرفية. ونسعى من خلال تنفيذنا لاستراتيجيتنا طويلة الأمد والتي تتمحور حول هويتنا إلى تسهيل المعاملات المصرفية لعملائنا من خلال توسيع انتشارنا الجغرافي، بما يلبي متطلباتهم المصرفية أينما كانوا وفي أي وقت".
وأضاف "ومن هنا تكمن أهمية هاتين الوثيقتين في توفير نهج ومعنى جديد ومتطور للعلاقة التي تجمع بين المصارف والعملاء بما يجنبهم المشاكل التي يمكن أن تنتج بسبب عدم ضمان حقوق الطرفين ووضوح مسؤولياتهم. ويلعب هذا الأمر دوراً رئيسياً في بناء علاقات قوية وتعزيز ثقة العملاء بالقطاع المصرفي في دولة الإمارات على المدى الطويل، حيث تحرص البنوك المحلية في الدولة على تطبيق أفضل المعايير في هذا المجال".

من جهته قال الرئيس التنفيذي لبنك الامارات للاستثمار، خالد سفري "يواصل القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق المزيد من التطور والحداثة في مختلف النواحي المتعلقة به. وإن الارتقاء بالمعايير المتّبعة في السلوك المصرفي وخدمة العملاء ما هو إلا مكوّن أساسي من حركة التطور هذه".
وأضاف أنه "من هذا المنطلق تكمن أهمية هاتين الوثيقتين والدور المحوري الذي يلعبه اتحاد مصارف الإمارات في رسم ملامح الممارسات المصرفية التي ترتقي إلى أعلى المستويات العالمية ومن شأنها تعزيز مستويات الثقة والمصداقية اللازمة لتحقيق التقدم المرجو في القطاع المصرفي في الدولة".

وأوضح" وإننا في بنك الإمارات للاستثمار نتّبع نهجاً مصرفياً مماثلاً إذ نحرص على تقديم الحلول والخدمات التي تتناسب مع تطلّعات عملائنا واحتياجاتهم الفردية وتتوافق في الوقت نفسه مع المعايير المتبعة من قِبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الذي نخضع لمراقبته".

خالد سفري
الرئيس التنفيذي لبنك الامارات للاستثمار

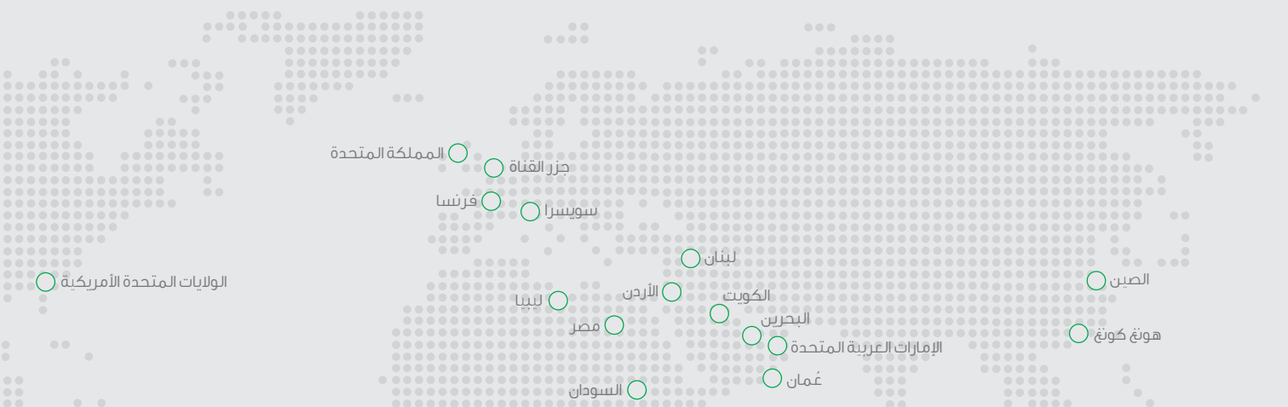

البنك الـ 25
الأكثر أماناً
في العالم

- البنك الأكثر أماناً في الأسواق الناشئة
- البنك الأكثر أماناً في الشرق الأوسط
- أفضل بنك في دولة الإمارات

بنك أبوظبي الوطني NBAD

صنفت مجلة "جلوبال فاينانس"، المجلة العالمية المرموقة والمتخصصة في الشؤون المالية، بنك أبوظبي الوطني ضمن البنوك الـ50 الأكثر أماناً في العالم وذلك للسنة السادسة على التوالي. نجح البنك في تحسين ترتيبه في القائمة العالمية حيث ارتفع 10 مراكز. وتعتبر قائمة "جلوبال فاينانس" معياراً معتمداً لقوة الوضع الائتماني في الأوساط المصرفية والمالية.

وتستمر رحلتنا نحو تحقيق رؤيتنا بأن نكون أفضل بنك عربي في العالم...

www.nbad.com

الإمارات الإسلامي
EMIRATES ISLAMIC

الخدمات المصرفية الذهبية المميزة

خدمات مصرفية مميزة تناسب نمط حياتك

المزايا والمنافع:

- مدراء علاقات ومراكز خدمة عملاء مخصصين
- أسعار تفضيلية للمنتجات والخدمات المصرفية
- حلول مصرفية مبتكرة لإدارة الثروات
- منتجات حصرية تتضمن بطاقة سكاي واردز إنفينيت الائتمانية وبطاقة الخصم ورلد ماستر كارد ومنتجات تمويل مقابل الأسهم، والمزيد

مركز الاتصال 800 111 22
emiratesislamic.ae